الجمهورية اليمنية
جامعــة المستقبل
كلية العلوم المالية والمصرفية

دور البنك المركزي في تطبيق أدوات السياسة النقدية في الجمهورية اليمنية

دراسة تطبيقية على البنك المركزي اليمني

بحث مقدم لنيل درجة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية

إعــداد /

جيهـــان عبـــدالملك العرافـــي

رقيــة عبـدالوهاب حميـد الـدين

إشـراف/

د / محمد الصيادي

٢٠٢٢م


بسم الله الرحمن الرحيم

الآيـــة

قال تعالى :

((وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى

فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى)) النازعات ٤٠-٤١

الإهداء

نهدي هذا العمل المتواضع إلى كل طالب علم ينشد نهضة هذه الأمة على أساس العلم والدين ، كما نهدي هذا العمل إلى من أضاء درب الحياة بطيف عطائهم المتوهج في سماء البذل والعطاء إلى :

(إلى أبنائنا وأمهاتنا)

حفظهما الله وأطال من عمريهما

الباحثتان

الشُكرٌ والتقدير

الشكر أولاً وأخيراً لله وحده لا شريك له

كما أتقدم بالشكر والتقدير والاحترام إلى

الدكتور الفاضل/ محمد الصيادي

على جهوده المبذولة في مساعدة كل طالب، وعلى طريقته في التدريس؛ التي أسأل الله عز وجل أن

يجعل هذه الجهود في ميزان حسناته .

وأيضاً أتقدم بالشكر والتقدير والاحترام

الي كل من ساعدنا

فللجميع جزيل الشكر والعرفان

المحتويات

الآيــة ..... ب
الإهداء ..... ج
الشكر والتقدير ..... د
الفصل الأول الإطـار العـام ١
أولاً : المقدمة ٢
ثانياً : مشكلة البحث ٣
ثالثاً : نموذج البحث ٤
رابعاً : فرضيات البحث ٤
خامساً : أهداف البحث ٥
سادساً : أهمية البحث ٥
سابعاً : حدود البحث ٦
سابعاً : مجتمع البحث ٦
ثامناً : عينة البحث ٦
تاسعاً : طرق جمع البيانات ٦
عاشراً : المنهج العلمي المتبع للبحث ٦
الدراسات السابقة : ٧
الفصل الثاني الإطار النظري ١٠
المبحث الأول دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية ١١
أولاً : خصائص الاقتصاد اليمني ١١
ثانياً: دور البنك المركزي اليمني في إدارة السياسة النقدية ١٦
ثالثاً: متطلبات نجاح البنك المركزي ٢٦
المبحث الثاني السياسة النقدية، مفهومها، أهدافها، وأدواتها ٢٨
أولا: مفهوم السياسة النقدية ٢٨
ثانياً- أهداف السياسة النقدية ٢٨
ثالثا- أدوات السياسة النقدية وآلية عملها ٣١
رابعاً - استقلالية السلطة النقدية ٤٠
الفصل الثالث الدراسة الميدانية ٤٤
المبحث الأول إجراءات الدراسة الميدانية ٤٥

أولاً : مجتمع وعينة البحث: ٤٥
ثانياً : ثبات الأداة..... ٤٥
ثالثاً : مقياس أداة البحث الميدانية:..... ٤٦
رابعاً : الأساليب الإحصائية المستخدمة:..... ٤٧
خامساً : تصميم أداة جمع البيانات ٤٧
المبحث الثاني تحليل البيانات ومناقشتها ٤٨
أولاً : تحليل الخصائص الشخصية..... ٤٨
ثانياً: عرض وتحليل لفقرات الاستبيان: ٥٣
النتائج والتوصيات ٦٢
أولاً: النتائج :..... ٦٢
ثانياً: التوصيات..... ٦٣
قائمة المراجع ٦٤
الملاحـــق ٦٨

الفصل الأول

الإطـــار العـــام

أولاً : المقدمة

يعتبر القطاع البنكي أحد القطاعات الرائدة في الاقتصادات الحديثة، ليس فقط لدوره الهام في حشد وتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية وتمويل الاستثمار الذي يمثل عصب النشاط الاقتصادي، بل لكونه أصبح يمثل حلقة الاتصال الأكثر أهمية مع العالم الخارجي.

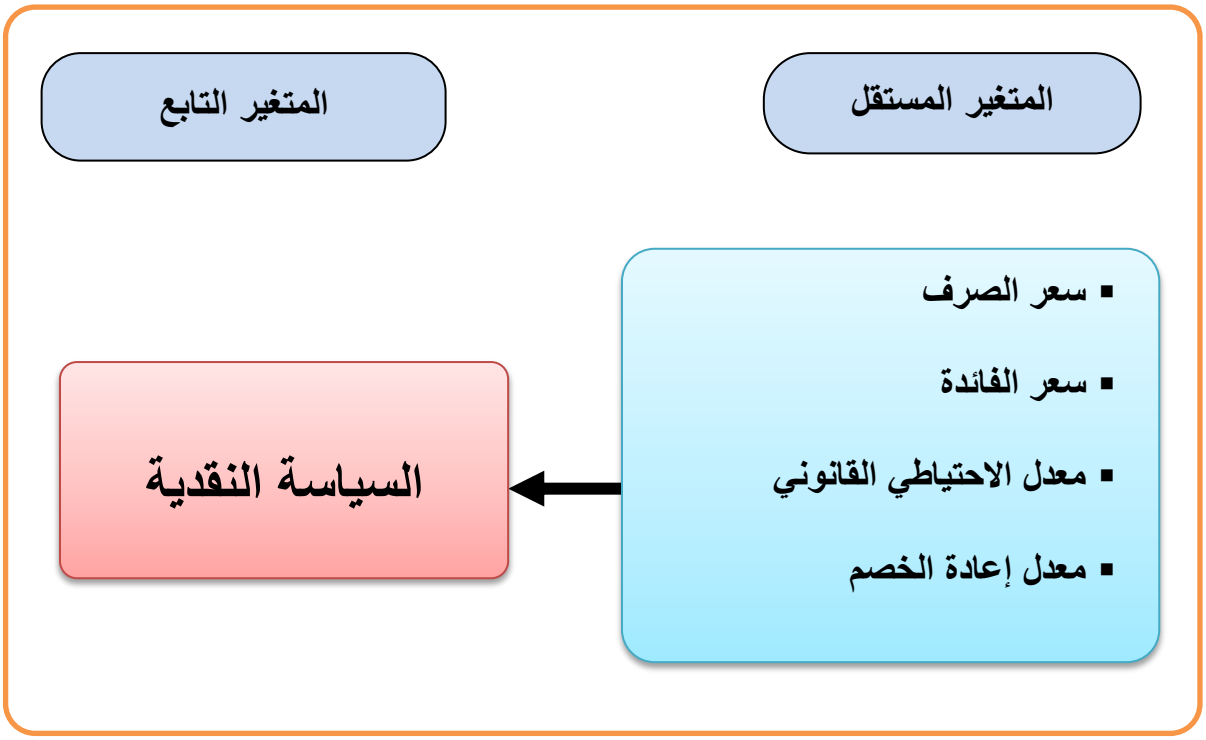
فقد أصبح هذا القطاع، بفعل اتساعه وتشعب أنشطته، النافذة التي يطل منها العالم علينا، ونطل منها على العالم، وأصبح تطوره ومتانة أوضاعه معياراً للحكم على سلامة اقتصاداتنا وقابليتها أو قدرتها على جذب رؤوس الأموال المحلية والخارجية، وإذا كان القطاع البنكي، والحالة هذه، واحداً من أهم القطاعات الاقتصادية، فإن البنك المركزي يمثل المحور الرئيس لهذا القطاع وزيادة قدرته على المنافسة والتطور وذلك لما يقوم به من دور في إدارة السياسة النقدية والبنكية، والحفاظ على الاستقرار المالي وبالتالي إرساء أسس نمو اقتصادي قابل للاستمرار والتحكم في ذلك النمو وبما يتفق مع الأولويات الاقتصادية ومتطلبات التنمية.

ثانياً : مشكلة البحث

ظلت السياسة النقدية إلى منتصف التسعينيات تابعة للسياسة المالية بسبب سياسات تمويل عجز الموازنة بالإصدار النقدي وتطبيق نظام سعر الصرف الثابت ، وكذلك عدم تمتع السلطة النقدية بالاستقلال في رسم أهدافها وتنفيذها ، وقد انعكس هذا الوضع على السياسة النقدية التي كان عليها أن تتولى معالجة تقلبات ميزان المدفوعات والمحافظة على التوازن النقدي الداخلي والخارجي وكذلك تلبية متطلبات الاقتصاد وتسهيل النشاط الاقتصادي ، وكان هذا الوضع غير قابل للاستمرار بفعل تزايد العجز الهائل في الموازنة العامة وتدهور سعر صرف الريال اليمني وتآكل قوته الشرائية بفعل التضخم الجامح الذي حقق أرقام قياسية وصلت إلى أكثر من ١٠٠% في عام ١٩٩٤م بصورة جعلت الاقتصاد اليمني على شفا الانهيار التام ،وقد بدأت الحكومة اليمنية بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين تطبيق برنامج إصلاح مالي ونقدي استهدف إعادة تركيز أولويات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي مثل تحقيق استقرار معدل التضخم وسعر الصرف للريال اليمني ،و أدخلت جملة من الإجراءات على أدوات السياسة النقدية ومنها: إصدار أذون الخزانة ابتداءً من ديسمبر ١٩٩٥ م كوسيلة لتمويل عجز الموازنة وسحب السيولة الزائدة بيد الأفراد وكبح الضغوط التضخمية وتآكل القوة الشرائية للعملة المحلية ، وكذلك تم تطبيق نظام سعر الصرف المعوم بالإضافة إلى جملة من الإجراءات التنفيذية والقانونية وتحديث بيئة العمل البنكي وانتهاج مبادئ وقواعد حديثة لإدارة النقد والائتمان المحلي والعلاقات النقدية بين اليمن والعالم الخارجي، ومن هنا يمكن صياغة مشكلة البحث كالتالي:

- **ما هو دور البنك المركزي اليمني في تطبيق أدوات السياسات النقدية في الجمهورية اليمنية ؟**

ثالثاً : نموذج البحث



رابعاً : فرضيات البحث

يفترض البحث الاتي:

- يوجد دور لسعر الصرف في تطبيق أدوات السياسة النقدية في اليمن.
- يوجد دور لسعر الفائدة في تطبيق أدوات السياسة النقدية في اليمن.
- يوجد دور لمعدل الاحتياطي القانوني في تطبيق أدوات السياسة النقدية في اليمن.
- يوجد دور لمعدل إعادة الخصم في تطبيق أدوات السياسة النقدية في اليمن.

خامساً : أهداف البحث

يهدف البحث إلى :-

١) دراسة وتحليل الآثار المترتبة على السياسة النقدية للبنك المركزي اليمني فيما يتعلق بالجانب النقدي (أي تأثيرها على الأهداف الوسيطة التحكم في عرض نقود وسعر الفائدة) والأهداف النهائية لها من حيث التأثير على معدل التضخم وكذا على سعر صرف الريال اليمني.
٢) معرفة الأسباب الكامنة وراء تدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية.
٣) معرفة درجة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ومدى التفاعل بينهما والانسجام في تحقيق أهدافهما.
٤) معرفة مدى تحقيق إصدار أذون الخزانة للهدف المتعلق بالمحافظة على استقرار سعر صرف الريال اليمني وكبح جماح التضخم.

سادساً : أهمية البحث

إن أهمية البحث تأتي من خلال أهمية برامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية، والتي كان من ضمن أهدافها تحقيق الاستقرار النقدي والمحافظة على استقرار سعر الصرف ، وتمويل عجز الموازنة بوسيلة غير تضخمية.

كما أن البحث يستمد أهميته أيضا من خلال معرفة درجة مدى التنسيق والتفاعل بين السياستين المالية والنقدية ومدى نجاحهما في تطبيق السياسات الاقتصادية.

سابعاً : حدود البحث

يتحدد هذا البحث من خلال الحدود التالية:

- **الحدود الموضوعية:**

تتمثل في دور البنك المركزي في تطبيق أدوات السياسة النقدية في الجمهورية اليمنية.

- **الحدود المكانية:**

البنك المركزي اليمني – صنعاء

- **الحدود الزمنية:**

تطبيق البحث في الفصل الدراسي الثاني للعام الجامعي ٢٠٢١- ٢٠٢٢م

سابعاً : مجتمع البحث

موظفي البنك المركزي اليمني .

ثامناً : عينة البحث

تم اختيار عينة البحث بالطريقة العشوائية، حيث تم توزيع عدد (١٧) استبانة.

تاسعاً : طرق جمع البيانات

تم جمع البيانات عن طريق الاستبيان كوسيله لجمع المعلومات .

عاشراً : المنهج العلمي المتبع للبحث

اتبعت الباحثتان المنهج الوصفي التحليلي.

الدراسات السابقة :

١) دراسة فهمي (٢٠٠٦) دور أدوات السياسة النقدية في هيمنة البنك المركزي على السوق النقدي التقليدي وقدرته على توجيه مسار السياسة النقدية بطريقة فعالة إنما يتوقف على عدد من العوامل من أهمها قدرة البنك المركزي كسلطة نقدية في استخدام أدوات هذه السياسة للتأثير بطريقة سريعة على تكلفة عمليات الإقراض التي تقوم بها البنوك التجارية، بحيث يكون البنك المركزي هو المستهل لعملية التغيير، وقائداً وموجهاً لمسارها وفي الوقت الذي يشاء هو لا البنوك التجارية ، قدرة البنوك التجارية بما لديها من مركز احتكاري في السوق النقدي، على نقل الآثار المترتبة على تغيير تكلفة عمليات الإقراض إلى عملائها في أسرع وقت ممكن وبالشكل الذي يحقق أهداف السياسة النقدية.

وقد خلص الباحث إلى أن إحكام سيطرة السلطات النقدية على المعروض النقدي وتهيئة المناخ الملائم لإدارة الاقتصاد الإسلامي ، والسياسة النقدية بصفة خاصة في البلدان الإسلامية ، واستخدام الأدوات النقدية المتاحة بدرجة عالية من الكفاية لابد وان تأخذ في اعتبارها ضرورة إعادة النظر في الهيكل المصرفي والنقدي الحالي،ومن أهم التدابير التي تقوم بها الحكومة لرفع كفاءة المسار الاقتصادي للدولة بصفة عامة أو لقطاع اقتصادي معين هي التدابير الهيكلية والتي يمكن تقسيمها إلى تدابير اقتصادية وتدابير شرعية . أما الاقتصادية منها فيقصد بها زيادة درجة استجابة الاقتصاد للصدمات الخارجية وظروف السوق المتغيرة، مع خلق المناخ المناسب الذي تتفاعل داخله المتغيرات الاقتصادية للدولة، بما يمكن معه التغلب على معوقات النمو. أما التدابير الشرعية فيقصد بها إخضاع كافة أنواع المعاملات بين الناس إلى أحكام الشريعة الإسلامية بحيث يكون ميزان الاعتبار في ذلك هو تحقيق المقاصد العامة التي قصدها الشارع الحكيم من تلك الأحكام وهي جلب المصلحة ودرء المفسدة.

٢) دراسة مجذوب (٢٠٠٤) [١]، في دراسة عن تجربة بنك السودان أن البنك المركزي استطاع أن يحدث بعض الأدوات المالية، ويطورها بما يجعلها صالحة للاستخدام؛ في إطار السياسة المعروفة بسياسة السوق المفتوحة، وترتكز هذه الأوراق على أسس شرعية خالية من الربا؛ حيث اعتمدت على صيغ المشاركة والمرابحة والمضاربة والسلم.

---

(١) مجذوب، أحمد ، تقويم دور المصارف الإسلامية في تطوير العمل المصرفي ، حولية البركة ،١٤٢٥هـ ، ص١٣٠- ١٢٧.

وقد أنشئت هذه الأدوات بموجب تصكيك (توريق) بعض الأصول المملوكة لبنك السودان أو ا لحكومة، وأصبحت أوراقاً مالية (شهادات) قابلة للتداول في أسواق المال؛ وهي شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم) وتستخدم هذه الشهادات في إدارة السيولة، وتحقيق أهداف السياسة النقدية. إضافة إلى شهادة مشاركة الحكومة (شهامة) والتي تهدف إلى تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق تصكيك بعض الأصول الجامدة ،كما تهدف إلى إيجاد أداة مالية تمكن البنك المركزي من إدارة السيولة في الاقتصاد. غير أن مشكلة هذه الأداة تكمن في اتجاه الدولة إلى خصخصة القطاع العام؛ مما يعني انتهاء الوعاء الذي تنشأ منه الصناديق المكونة لشهادات شهامة. كما أن ارتفاع هامش الأرباح؛ مما يعني ارتفاع العبء على الخزينة العامة في تمويل الإنفاق الحكومي يمثل مشكلة أخرى لهذه الأداة.

٣) دراسة الجارحي(٢٠٠٢)[١]، ذكر أن النظرة الرأسمالية للفائدة تعتمد على ركيزتين، الأولى أنهم لا يرون ضيراً من الناحية الأخلاقية من التعامل بالفائدة . والثانية أن النظام المصرفي السائد والمبني على الفائدة مقبول على علاته، ولذلك فإن الوصول إلى سعر فائدة مساويا للصفر يتطلب سياسات نقدية مناسبة ، دون المساس بالهيكل المؤسسي، وبالتالي يمكن القول أن الاقتصاديين الغربيين يقبلون التحليل الذي ينتهي إلى وجود سعر فائدة يزيد عن الصفر يضر بكفاءة الاقتصاد ، ويبحثون عن السياسات النقدية التي يمكن أن تقود إلى خفض سعر الفائدة إلى الصفر. وخلال ذلك لا يلقون بالاً إلى التركيب المؤسسي للاقتصاد ، وإمكان تغييره للوصول إلى نفس الغرض .

كما ذكر أنه يمكن النظر إلى السلطة النقدية كمؤسسة لإنتاج وسيلة التبادل. تلك الوسيلة ليست مجرد النقود المصدرة، وإنما ما تحمله من قوة شرائية مستقرة تقنع المتعاملين باستخدامها.هذا الإنتاج هو قيمة الأرصدة الحقيقية للنقود، وهذا يجعل السلطة النقدية مسئولة عن القيمة الحقيقية للنقود، والتي هي المؤشر الوحيد لنوعية النقود ومدى جودتها. وبالتالي فهي مسئولة عن مستوى الأسعار، ولذلك فإن نجاح السلطة النقدية يمكن أن يقاس بمدى قدرتها على زيادة الأرصدة الحقيقية. وهذا لا يكون إلا بأن يرتبط كل توسع نقدي بنسبة أقل من الارتفاع في الأسعار. ونظراً لأن تمويل العجز في الميزانية الحكومية من أهم مصادر التضخم، فإن المصارف المركزية في

---

(١) الجارحي، معبد علي، السياسة النقدية في إطار إسلامي، دراسات اقتصادية إسلامية ، البنك الإسلامي للتنمية ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، المجلد التاسع، العددان الأول والثاني،٢٠٠٢،ص٣٨,٦٦,٦٧.

كثير من البلدان اختارت الإقلال من اللجوء إليه، وللمحافظة على استقرار الأسعار، يقوم المصرف المركزي بالموازنة الدقيقة بين معدل التوسع النقدي ومعدل النمو الاقتصادي، بحيث يكفي التوسع النقدي لتمويل الزيادة في النشاط الاقتصادي المرتبطة بالنمو ،لا أكثر ولا أقل ، وبالتالي ينتفي التضخم تماماً.

التعليق على الدراسات السابقة:

– تناولت الدراسات السابقة أدوات السياسة النقدية في هيمنة البنك المركزي على السوق النقدي التقليدي وقدرته على توجيه مسار السياسة النقدية كدراسة (فهمي ، ٢٠٠٦) ، ودراسة (أحمد، ٢٠٠٤) التي تجربة بنك السودان أن البنك المركزي استطاع أن يحدث بعض الأدوات المالية، ويطورها بما يجعلها صالحة للاستخدام؛ في إطار السياسة المعروفة بسياسة السوق المفتوحة، وترتكز هذه الأوراق على أسس شرعية خالية من الربا؛ حيث اعتمدت على صيغ المشاركة والمرابحة والمضاربة والسلم، ودراسة (الجارحي، ٢٠١٤) والتي تناولت السياسة النقدية في إطار إسلامي.

أشارت الدراسات السابقة الى بعض أدوات السياسية النقدية، والأدوات المالية ، وكذا تناولت السياسة النقدية في إطار إسلامي، إلا أن الدراسة الحالية تناولت دور البنك المركزي اليمني في تطبيق أدوات السياسية النقدية بطريقة مختلفة.

ما يميز هذه الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة ما يلي:

– هذه الدراسة ركزت على دراسة دور البنك المركزي اليمني في تطبيق أدوات السياسية النقدية دراسة تطبيقية على البنك المركزي اليمني، وتعد من الدراسات الجديدة والتي لم يتطرق إليها الباحثين.

– تناولت هذه الدراسة تطبيق السياسة النقدية في الجمهورية اليمنية، والتي تمثل أهمية السياسة النقدية في تحسين الموارد المالية والاقتصاد في الجمهورية اليمنية، وما يلعبه البنك المركزي عند تطبيقه للسياسة النقدية من دور كبير في تحقيق وتحسين العملة والفائدة، والعوائد الاقتصادية على بلادنا وتحسين وتطوير التنمية.

الفصل الثاني

الإطار النظري

المبحث الأول

دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية

أولاً : خصائص الاقتصاد اليمني

يتسم الاقتصاد اليمني باعتباره من الاقتصادات النامية بعدد من الخصائص والسمات نلخصها فيما يلي[١] :

١) شحة الموارد الطبيعية والاعتماد على مورد النفط كمورد رئيسي للنقد الأجنبي.
٢) الاعتماد على قطاع الزراعة كقطاع رئيسي للنشاط الاقتصادي ولتوفير فرص العمل.
٣) ضعف مساهمة القطاع الصناعي في الدخل القومي.
٤) انخفاض كل من الادخار والاستثمار وضعف التراكم الرأسمالي ، وانخفاض متوسط دخل الفرد.
٥) تفشي الأمية والفقر وارتفاع معدل النمو السكاني.
٦) ندرة مقومات النمو (عنصر رأس المال، الاستثمار البشري ، التقدم التقني ، البنى التحتية ،....).
٧) تخلف الجهاز الإنتاجي وعدم قدرة الإنتاج المحلي على مواكبة الطلب المحلي.
٨) تخلف القطاع المصرفي والمالي وضعف دوره في الوساطة المالية وتنشيط رؤوس الأموال وتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات للمساهمة في الناتج القومي.
٩) ضعف كفاءة نظام السوق وجهاز الثمن وسوء تخصيص الموارد.

---

١ – داوود أحمد عثمان ، خلل المسار الاقتصادي وعناصر الاصلاح الاقتصادية في الجمهورية اليمنية "دراسة تحليلية" دراسات في الاقتصاد اليمني ، تحرير : أحمد علي البشاري، كتاب الثوابت ، العدد السابع ، مجلة الثوابت ، ١٩٩٦م ، ص٥٣٠-٥٣٨.

١٠) ارتفاع درجة الانكشاف الاقتصادي والاعتماد على الخارج في سد الاحتياجات الاستهلاكية والإنتاجية.

١١) زيادة حجم الاستيراد والطلب على العملات الصعبة لتمويل هذا الاستيراد الغير منظم.

١٢) زيادة حجم هروب الاستثمارات الوطنية للخارج.

١٣) انخفاض المدخرات سواء للأفراد أو المؤسسات.

- انخفاض كبير في الصادرات أدى مع تزايد الاستيراد إلى زيادة حجم عجز الميزان التجاري.

١٤) ضعف سياسات وإجراءات تنمية وتطور الهياكل الأساسية والحفاظ عليها وصيانتها.

- ضعف سياسة وإجراءات تنمية معالجة الاختلالات الهيكلية في الصادرات والواردات وتشجيع الادخار والاستثمار.

١٥) ضعف تنمية القاعدة الأجنبية وغياب الوعي الاستهلاكي الكلي الرشيد.

١٦) انخفاض كبير في التحويلات بالعملات الصعبة من الخارج سواء من المغتربين أو المستثمرين.

١٧) انخفاض حجم المساعدات والهبات والمعونات لبلادنا سواء من الأفراد أو الهيئات والمؤسسات أو الدول الأجنبية.

١٨) انخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع العاملات الأجنبية:-

١٩) زيادة حجم عجز موازنة الدولة وندرة مصادر التمويل لهذا العجز ولجوء السلطات إلى المصادر التضخمية.

٢٠) زيادة حجم الإنفاق الحكومي وخصوصا الإنفاق الجاري اللاتنموي وزيادة حجم الإنفاق على المرتبات والأجور لقوى وظيفة معظمها غير عاملة أو وهمية أو مكررة.

٢١) زيادة حجم الإنفاق الحكومي من العملات الصعبة سواء لتمويل احتياطيات القوات المسلحة والأمن أو لشراء سيارات أو أثاث أو

للإنفاق على العلاج بالخارج أو لتغطية النفقات المتزايدة للبعثات الدبلوماسية والثقافية والعسكرية بالخارج.

٢٢) زيادة حجم التهريب سواء تمثل لسلع أو لعملات وما يترتب على هذا التهريب من إضرار بقيمة العملة الوطنية.

٢٣) انخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع سعر العملات الصعبة:- السياسات النقدية التي أدت إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع سعر العملات الصعبة

٢٤) انخفاض سعر الفائدة.

٢٥) انخفاض المدخرات وعدم تشجيع حسابات التوفير.

٢٦) غياب الثقة بالجهاز البنكي وقيام الأفراد والمؤسسات بإيداع أموالهم بالبنوك الأجنبية أو بالإبقاء عليها بالمنازل.

٢٧) عدم توريد إيرادات العديد من مؤسسات وشركات وهيئات وأجهزة الدولة بالنقد الأجنبي إلى البنك المركزي والتعامل بها مع البنوك التجارية أجنبية ومحلية.

٢٨) قيام الكثير من البنوك التجارية بمهام غير مهامها وقيامها بالمضاربة بالصفقات والأنشطة التي تضر بالعملة الوطنية.

٢٩) غياب الرقابة الفعالة على النشاط البنكي سواء بالبنوك التجارية أو البنك المركزي.

٣٠) انخفاض قيمة العملة الصعبة في البنك المركزي عن قيمتها الحقيقية في السوق الموازية أدى إلى قيام وسطاء وطبقة مستفيدة من الفوارق الكبيرة من السعر الرسمي للعملة الأجنبية وسعرها في ظل قوي السوق في ضوء قوي العرض والطلب.

٣١) تعدد أسعار الصرف سابقاً بالبنك المركزي وعدم موضوعية وواقعية تلك الأسعار.

٣٢) تزايد حجم الإصدار النقدي لتغطية العجز في موازنة الدولة حيث بلغت تلك الإصدار لتغطية العجز شهرياً(٦) مليار ريال وهو ما أدى إلى زيادة حجم العرض النقدي وانخفاض قيمتها الشرائية.

٣٣) تزايد تكلفة ما تتحمله الدولة لطباعة الأوراق النقدية لتلبية حاجات الإصدارات النقدية مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق للعملات الصعبة ويمثل تزايد الإنفاق للعملات الصعبة زيادة في الطلب على هذه العملات.

٣٤) انخفاض حجم الاستثمارات البنكية وتزايد حجم النفقات للجهاز البنكي وانخفاض كفاءة أدائه ونشاطه.

٣٥) أن ارتفاع سعر الصرف في بلادنا يعني انخفاض قيمة الريال وتربط اليمن عمتها الوطنية إلى عملة أجنبية واحدة هي للدولار الأمريكي حيث ثبت البنك المركزي سعر صرف الريال في فبراير ١٩٧٣م بمبلغ ٤.٥ ريال للدولار الواحد ويعني سوق الصرف الأجنبي الوسيلة التي يتم بواسطتها شراء وبيع العملات الأجنبية المختلفة أي تسهيل استبدال الريال بالعملات الأجنبية وهي سوق كاملة التنافس يتجدد فيها سعر الصرف عن طريق قوى العرض والطلب أو بحسب النظام المتبع لسعر الصرف.

٣٦) لا زالت هناك كثير من العقبات الإدارية التي تقف أمام قيام سوق مالية في اليمن ، ذلك نسبة لعدم وضوح القوانين المتعلقة بإنشاء السوق المالية والمؤسسات المالية الأخرى ، إضافة إلى تفشي الفساد الإداري والوساطة مما يؤدي إلى عرقلة عملية إنشاء وتأسيس الشركات وعدم إعادة المبالغ المقترضة من البنوك ، إضافة إلى تعقيد الإجراءات وعدم تبسيطها ، مما يؤدي إلى ضعف الحافز لدى المستثمرين بتكوين شركة مساهمة كذلك انعدام مبدئ الشفافية وصعوبة الحصول على البيانات والمعلومات التي يطلبها المستثمرون والتي يحتاج اليها صغار

المدخرين ، الأمر الذي يجعلهم مترددين باستثمار أموالهم في الأورق المالية وتفضيليهم لاستثمارها في مجالات أخرى ، وعدم توفر الكوادر المؤهلة القادرة على العمل وإدارة السوق المالية.

٣٧) نتيجة لعدم تطبيق أو التهاون في تطبيق القوانين التي تحمي المستثمرين وحقوق الملكية العامة والخاصة ،وضعف القضاء عند رفع القضايا اليه ،وتعرض بعض المستثمرين للابتزاز من بعض الوسطاء في الدول افقد هذا وجود المناخ الاستثماري الذي يعمل على جذب المستثمرين وانعدام الثقة في الاستثمار في الأوراق المالية وف المجالات الأخرى.

٣٨) نتيجة لعدم وجود الوعي الاستثماري والادخاري لدى الأفراد والمؤسسات في اليمن بأهمية الاستثمار في الأوراق المالية ، ولعدم ثقة الناس في المؤسسات القائمة ، ولانعدام مبدأ الشفافية ولانخفاض متوسط دخل الفرد ،كل هذه العوامل تؤدي إلى تخفيض الحافز على الاستثمار في الأوراق بكافة أنواعها ،إضافة إلى اعتقاد البعض بتحريم العائد على الاستثمار في السندات باعتبارها نوعا من أنواع الربا ،وتفضيل استثمارهم في الأسهم والأنشطة الاستثمارية الأخرى.

٣٩) إن موقف ميزان المدفوعات هو العامل الأساس في تحديد سعر صرف الريال اليمني، ويدل على أن سعر صرف الريال اليمني تحدده عوامل اقتصادية تعكس الفجوات الاقتصادية البنيوية في الاقتصاد اليمني، وأهمها فائض الطلب الإجمالي، مما يستنتج منه أن استمرار وجود فجوة الطلب الكلي في الاقتصاد المحلي يفسر استمرار ارتفاع سعر صرف الريال اليمني في الفترة (١٩٩٥-٢٠١٣م).

ثانياً: دور البنك المركزي اليمني في إدارة السياسة النقدية

إن تحقيق الاستقرار النقدي يجب أن يعتلي سلم أولويات السياسة النقدية للبنك المركزي اليمني في المرحلة الحالية. ونقصد بالاستقرار النقدي هنا، استقرار المستوى العام للأسعار، واستقرار سعر صرف الريال وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم، فالاستقرار النقدي يعتبر أحد أهم أركان البيئة الجاذبة للاستثمارات سواءً كانت محلية أم أجنبية، وهذه الاستثمارات هي المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي. وبهذا يكون الدور الذي يلعبه البنك المركزي في النمو الاقتصادي دوراً غير مباشر، وإذا كان تحقيق الاستقرار النقدي يمثل المرتكز الرئيس للسياسة النقدية في الوقت الراهن، فان البنك المركزي يجب أن لا يغفل الجانب التمويلي للأنشطة الاقتصادية وأن يغير من منهجية التعامل معه، فبدلاً من التركيز على توفير التمويل اللازم للاستثمارات بأسعار فائدة تفضيلية، والتي غالباً ما كانت تتم من خلال إجراءات إدارية تحد من كفاءة تخصيص الموارد، يجب أن يكون الاهتمام في الوقت الراهن مرتكزا على توفير البيئة البنكية المناسبة التي تساعد على تسهيل عمليات الوساطة المالية.

فالبنك المركزي وبما يمتلك من صلاحيات ومركز رقابي وتوجيهي يحتم عليه بأن يؤسس البيئة البنكية المناسبة التي تمكن المؤسسات البنكية المختلفة من التنافس بحرية وعلى أسس متكافئة والتي توفر التمويل للنشاط الاقتصادي بالحجم والكلفة المناسبين استناداً إلى قوى السوق، وهي التي ترفع من كفاءة استخدام الموارد المالية، وعلى عكس ذلك، فقد أثبتت التجربة العملية على مدى عقدين ونيف من الزمن أن الإجراءات الإدارية لم تؤد إلى حفز الاستثمار في المجالات المرغوبة ومن ثم تشجيع النمو الاقتصادي بقدر ما أدت إلى إساءة استخدام الموارد وتكريس بعض السياسات الاقتصادية الخاطئة.

وعليه فان البنك المركزي تخلى نهائياً عن التدخل في إدارة المحافظ المالية للبنوك وقصر دوره التنظيمي على الإجراءات التنظيمية التي تضمن سلامة الوضع المالي لمؤسسات الجهاز البنكي وتعزيز منعتها لتمكينها من المنافسة على الصعيدين المحلي والخارجي، والى جانب ذلك، فان البنك المركزي يجب أن يولي أهمية خاصة لتطوير القطاع البنكي من الناحيتين المؤسسية والنوعية لتمكينه من القيام بدوره المناسب في خدمة الاقتصاد الوطني، لذا فإن دور البنك المركز في إدارة السياسة النقدية يتحدد في الآتي[1]:-

١- تحقيق الاستقرار النقدي.

٢- تهيئة البيئة البنكية المناسبة.

٣- تطوير سوق رأس المال.

١) تحقيق الاستقرار النقدي

تتمثل عناصر الاستقرار النقدي التي يستهدف البنك المركزي اليمني تحقيقها في استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر صرف الريال وخلق هيكل أسعار فائدة ينسجم مع الظروف الاقتصادية المحلية والتطورات الدولية. ويسعى البنك المركزي إلى تحقيق ذلك من خلال تنظيم نمو السيولة المحلية في الاقتصاد الوطني بما يتناسب وتمويل النشاط الاقتصادي الحقيقي.

وحتى أوائل التسعينات، دأب البنك المركزي على ضبط نمو السيولة في الاقتصاد الوطني من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية التقليدية، والمتمثلة في سعر إعادة الخصم ونسب الاحتياطي النقدي الإلزامي، علاوة على السقوف المباشرة على التوسع الائتماني في حالات معينة.

---

١ – غالب صالح سعيد علي مطر ، دراسة تحليلية لأداء السياسة النقدية وأثرها على ميزان المدفوعات في اليمن خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠٠٦ م) ، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التجارة والاقتصاد ، جامعة صنعاء ، صنعاء ، ٢٠٠٩ م .

والى جانب ذلك لجأ البنك خلال تلك الفترة إلى الإجراءات الإدارية للتأثير على هيكل الائتمان البنكي وكلفته، وذلك من خلال تحديد أسعار الفائدة على القروض والودائع وإلزام البنوك بتوجيه جزء من محفظتها المالية نحو استثمارات بعينها.

وقد أثبتت تلك التجربة أن هذه الأدوات لم تكن بالفعالية المطلوبة للتأثير على حجم السيولة في الاقتصاد الوطني، فضلاً عن أنها أدت إلى تشوهات سعريه وهيكلية في القطاع البنكي، وبالتالي إلى تقليل كفاءة تخصيص الموارد في الاقتصاد الوطني.

ومنذ نهاية عام ١٩٩٣، أخذ البنك المركزي يتبع الأسلوب غير المباشر في إدارة السياسة النقدية من خلال عمليات السوق المفتوحة، وهو الأسلوب الأكثر شيوعاً في إدارة السياسة النقدية عند البنوك المركزية للدول المتقدمة. وضمن هذا الأسلوب يقوم البنك المركزي باستخدام شهادات الإيداع التي أصدرها خصيصاً لهذه الغاية كأداة رئيسة لامتصاص السيولة الزائدة في الاقتصاد وبالتالي منعها من التأثير على مستوى الأسعار بشكل عام من جهة، وعلى سعر الصرف من جهة أخرى. وقد لجأ البنك المركزي إلى استحداث أداة شهادات الإيداع في ظل عدم كفاية إصدارات أدوات الدين العام الحكومي والتي ترتبط مباشرة بتمويل عجز الموازنة العامة من جهة، وضعف السوق الثانوي لتلك الأدوات من جهة ثانية. وفي المقابل، تساعد عمليات إعادة شراء شهادات الإيداع لأجل أسبوع في ضخ السيولة إلى الاقتصاد الوطني عند اللزوم فضلاً عن دورها في تسهيل مهمة البنوك في إدارة محافظها المالية في الأجل القصير. والى جانب شهادات الإيداع، يستخدم البنك المركزي أيضاً أدوات سعر إعادة الخصم ونافذة الإيداع لليلة واحدة في إدارته للسياسة النقدية[١].

---

١ – غالب مطر ، مرجع سابق ص ١٢٣

ولقد اتخذت السياسة النقدية للبنك المركزي اتجاهات متباينة بين التشدد والتساهل في ضوء التطورات الاقتصادية المحلية وتطورات أسعار الفائدة في الأسواق المالية الدولية، فلقد تميزت فترة التسعينات بشكل عام بسياسة نقدية متشددة سواء بهدف تخفيض معدلات التضخم كما حدث في أوائل التسعينات، أو بهدف تعزيز استقرار سعر الصرف كما حدث في أواسط وأواخر التسعينات، عندما ارتفع الطلب على العملات الأجنبية بشكل حاد ومفاجئ. وقد ترتب على ذلك في حينه ارتفاع أسعار الفائدة على مختلف أدوات السياسة النقدية لدى البنك المركزي إلى مستويات قياسية.

أما بعد ترسخ الاستقرار النقدي، ومنذ أواسط عام ١٩٩٩ تحديداً، فقد تميزت السياسة النقدية باليسر، وقد أمكن خلال هذه الفترة تخفيض سعر الفائدة على مختلف أدوات السياسة النقدية إلى أدنى مستوى لها منذ إتباع الأسلوب الجديد في إدارة السياسة النقدية. غير أن البنك اتجه منذ أواسط عام ٢٠٠٤ لبعض التشدد من خلال رفع أسعار الفائدة، وذلك تجنباً للضغوط التضخمية المحتملة جراء تزايد الطلب المحلي.

أما على صعيد سياسة أسعار الفائدة، فقد أدخل البنك المركزي إصلاحات متعددة على هذه السياسة بهدف خلق هيكل أسعار فائدة مرن وملائم ينسجم مع الأوضاع الاقتصادية السائدة محلياً و تطورات أسعار الفائدة في الأسواق العالمية. فمنذ بداية تطبيق الإصلاحات الاقتصادية ، قام البنك المركزي بتحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة في السوق البنكية وترك تحديد مستوياتها إلى قوى السوق مستخدماً الأسلوب غير المباشر لتوجيه تلك الأسعار.

ويعمل البنك المركزي للتأثير على أسعار الفائدة في السوق البنكي بشكل غير مباشر، وذلك من خلال تعديل أسعار الفائدة الرئيسة على أدوات سياسته النقدية (سعر إعادة الخصم، سعر نافذة الإيداع، وسعر إعادة شراء

شـهادات الإيـداع) ومـن خـلال عمليـات السـوق المفتوحـة المتمثلـة فـي بيـع شهادات الإيداع بالريال.

وبـالنظر إلـى مـدى تجـاوب البنـوك مـع إجـراءات البنـك المركـزي، يلاحـظ عنـدما كـان البنـك المركـزي يسـعى لتخفـيض أسـعار الفائـدة، فـإن البنـوك كانـت تخفـض أسـعار الفائـدة علـى الودائـع بسـرعة أعلـى مـن تخفيضـها لأسـعار الفائـدة علـى التسـهيلات، الأمـر الـذي يـؤدي إلـى اتسـاع الهـامش بـين أسـعار الفائـدة المدينـة والدائنـة. ولكـن الملاحظـة الجـديرة بالاهتمـام، أن البنـوك لـم تبـادر إلـى رفـع أسـعار الفائـدة علـى التسـهيلات عنـدما بـدأ البنـك المركـزي برفـع أسـعار الفائـدة علـى أدوات سياسـته النقديـة خـلال السـنوات الأخيـرة. بـل علـى العكـس مالـت أسـعار الفائـدة علـى التسـهيلات نحـو الانخفـاض ممـا أدى إلـى تقلـص الهـامش بـين الفائـدة الدائنـة والمدينـة بشـكل واضـح ليبلـغ ٤.٧٣ نقطـة مئويـة. ويعكس هذا الاتجاه ارتفاع مستوى التنافسية في الجهاز البنكي اليمني.

٢) تهيئة البيئة البنكية المناسبة

إن البيئـة البنكيـة السـليمة تعتبـر مـن أهـم شـروط تحقيـق الكفـاءة فـي عمليـة تخصـيص المـوارد وبالتـالي تـوفير التمويـل المناسـب للنشـاط الاقتصـادي ، لـذلك فـان هـدف تطـوير الجهـاز البنكـي وضـمان سـلامته لا يقـل أهميـة عـن هـدف تحقيـق الاسـتقرار النقـدي. إذ تعتبـر وحـدات الجهـاز البنكـي إحـدى القنـوات الحيويـة التـي تلعـب دوراً بـارزاً فـي النشـاط الاقتصـادي، فهـي بمثابـة حلقـة وصـل بـين وحـدات الفـائض ووحـدات العجـز فـي الاقتصـاد أو بـين المـدخر والمسـتثمر. وللدلالـة علـى أهميـة هـذا القطـاع يمكـن الإشـارة إلـى إجمـالي حجـم موجـودات البنـوك والتـي شـكلت مـا نسـبته ٢٣٩% مـن النـاتج المحلـي الإجمـالي فـي عـام م٢٠١٣. وفـي ضـوء ذلـك أولـى البنـك المركـزي عمليـة إصـلاح القطـاع المـالي والبنكـي عنايـة كبيـرة وذلـك لضـمان سـلامته ومنعته وتطوير أنشطته.

ومن أبرز ملامح جهود البنك المركزي في هذا المجال[1]:

- **تعزيز سلامة ومنعة الجهاز البنكي**

إن وجود مؤسسات مصرفية قوية يعتبر من أساسيات تعزيز قدرة تلك المؤسسات على المنافسة المحلية والخارجية، فقد طلب البنك المركزي من البنوك اليمنية رفع الحد الأدنى لرأسمالها إلى ٦ مليار ريال على أن يتم تحقيق هذا المستوى بنهاية عام ٢٠٠٧. كما رفع الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال إلى ١٢% بالمقارنة مع النسبة المقررة في لجنة بازل والبالغة ٨%. وفي إطار تحسين نوعية موجودات البنوك بما ينعكس إيجابياً على سلامة مراكزها المالية، فقد تم تخفيض المدة الزمنية لتصنيف الديون المتعثرة وتعليق الفوائد عليها من ستة أشهر إلى ثلاثة أشهر. كذلك أصدر البنك المركزي تعليمات تتعلق بمكافحة غسيل الأموال بغية الحفاظ على سلامة الجهاز البنكي اليمني داخل الجمهورية وخارجها. إضافة إلى ذلك فقد أصدر البنك المركزي إطارا شاملاً للإجراءات التصحيحية لتجنب الممارسات والسياسات البنكية غير السليمة أو غير الآمنة ومعالجة نقاط الضعف في مراحل مبكرة.

- **تعزيز الرقابة البنكية الحصيفة**

ارتفع مستوى الرقابة التي يمارسها البنك المركزي اليمني على البنوك إلى مستوى جيد وبما ينسجم مع المعايير الدولية بهذا الخصوص. وضمن هذا الإطار فقد فرض البنك المركزي حدوداً قصوى للتركّزات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة، ووضع حداً أدنى لنسبة حقوق المساهمين إلى الموجودات (٦%). كما تمت إضافة مخاطر السوق إلى معادلة احتساب معدل كفاية رأس المال، وتم تطوير نظام إنذار مبكر للبنوك يساعد البنك

---

١ – عبدالكريم أحمد عامر ، استراتيجية الاصلاح الاقتصادي في اليمن ، مجلة الثوابت ، إصدار المؤتمر الشعبي العام ، صنعاء ، العدد الأول ، يناير– مارس ١٩٩٣م ، ص١١٠– ١١٥.

المركـزي فـي التعـرف علـى مـواطن الضـعف فـي الوضـع المـالي والإداري لأي بنـك وهـي فـي مراحلهـا الأولـى وخصوصـا نظـام CAMLES ، كمـا تـم تطبيـق مفـاهيم الرقابـة الشـاملة لتشـمل التفتـيش الميـداني والمكتبـي لمختلـف فـروع البنـك الواحـد فـي الـداخل والخـارج، هـذا إلـى جانـب تطبيـق معـايير المحاسبة والإفصاح المالي المعمول بها دولياً.

- **الاستفادة من الخبرات البنكية الخارجية**

فـي إطـار تطـوير الخـدمات البنكيـة، أفسـح البنـك المركـزي المجـال أمـام تـرخيص المزيـد مـن المؤسسـات البنكيـة الخارجيـة خاصـة ذات الخبـرة المميـزة منهـا كبنـك التسـليف التعـاوني والزراعـي ، والإنشـاء والتعميـر ، وبنـك التضـامن الإسـلامي الـذين يتمتعـان بجـذور أوسـع انتشـارا وخـدمات ماليـة أكثـر كفـاءة وفاعليـة وقـد كـان للبنـك المركـزي خطـوات ملموسـة فـي المسـاهمة فـي تمويـل المشـروعات الصـغيرة وكـذلك الفئـات الفقيـرة وذوي الـدخل المحـدود ، مـن خـلال التـرخيص لإنشـاء بنـك الأمـل الـذي بـدأ بمزاولـة عملـه المصـرفي كمتخصـص فـي التمويـل الصـغير والأصـغر فـي عـام ٢٠٠٨م. ويـأتي ذلـك انسـجاماً مـع تحريـر قطـاع الخـدمات البنكيـة فـي إطـار انضـمام الـيمن إلـى منظمـة التجـارة العالميـة. وممّـا لا شـك فيـه أن دخـول مثـل هـذه المؤسسـات سيعزّز الخبرات البنكية في اليمن.

- **تعزيز المنافسة في القطاع البنكي**

اتخـذ البنـك المركـزي العديـد مـن الإجـراءات بهـذا الشـأن ومنهـا، إزالـة المزايـا التفضـيلية التـي كانـت تتمتـع بهـا بعـض البنـوك فـي مجـال التسـليف، وتوحيـد نسـبة الاحتيـاطي الإلزامـي علـى كافـة أنـواع الودائـع بـالريال وبـالعملات الأجنبيـة ولـدى كافـة البنـوك، وتشـجيع البنـوك علـى الانـدماج فيمـا بينهـا لخلـق مؤسسـات مصـرفية قويـة وذات قاعـدة رأسـمالية كبيـرة تمكنهـا مـن المنافسـة بشـكل ملائـم فـي الـداخل والخـارج، هـذا بالإضـافة إلـى الطلـب مـن البنـوك

الإعلان عن سعر فائدة الإقراض لأفضل العملاء بمختلف الوسائل الإعلامية[1].

- **تطوير أنشطة البنوك**

قام البنك المركزي بتشجيع البنوك على إدارة المحافظ الاستثمارية بالريال وبالعملات الأجنبية من خلال إعفاء هذه المحافظ من نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي. كما عمل على تطوير نظام الاستعلام المتعلق بالأخطار البنكية من خلال الربط الشبكي الآلي، وإنشاء وحدة للشيكات المرتجعة في البنك المركزي بغرض الحد من هذه الظاهرة. هذا، بالإضافة إلى قيامه بتطوير نظام المدفوعات الوطني على أحدث الأسس بهدف تقليل المخاطر المتعلقة بالسيولة والتسوية وإيجاد آلية متطورة لمقاصة وتسوية الأوراق المالية مما يسهل عمليات التحويل فيما بين البنوك وتمكينها من تقديم خدمة سريعة ومأمونة للمواطنين.

- **تحديث التشريعات البنكية والمالية**

حرص البنك المركزي على تحديث التشريعات الناظمة للعمل البنكي في اليمن بهدف مواكبتها لما هو معمول به في الأسواق المالية المتقدمة. فقد صدر قانون البنوك في شهر أغسطس من عام ٢٠٠٠ والذي يشكل نقلة نوعية لتطوير العمل البنكي بما يتماشى مع المستجدات في الصناعة البنكية العالمية. وقد فتح هذا القانون الباب أمام البنوك لتقديم حزمة شاملة من الخدمات المالية في إطار ما يعرف بمفهوم البنك الشامل. فلم يعد دور البنك يقتصر على تقديم الخدمات المالية التقليدية، بل توسع ليشمل خدمات الوكالة، والاستشارات المالية، وإدارة المحافظ الاستثمارية، وإدارة الأموال واستثمارها للغير، وكذلك إدارة إصدارات الأوراق المالية والتعهد بتغطيتها وتوزيعها، بالإضافة إلى تقديم خدمات الحفظ الأمين للأوراق

---

١ – عبدالكريم عامر ، المرجع السابق، ص١١١

المالية. وأتاح القانون أيضاً للبنوك القيام بعمليات الوساطة والإيجار (Leasing) والدفع والتحصيل والتعامل بأدوات السوق النقدي وأدوات رأس المال والتعامل بالعملات الأجنبية في أسواق النقد الآنية والآجلة والمشتقات (Derivatives). كما سمح القانون للبنوك امتلاك أو تأسيس شركات تابعة مالية غير مصرفية كشركات التأمين وغيرها[١].

كما صدر قانون مؤسسة ضمان الودائع في عام ٢٠٠٨م والذي مهد الطريق لإنشاء مؤسسة ضمان الودائع. وتهدف هذه المؤسسة إلى حماية أموال المودعين ورفع درجة الأمان والثقة بالجهاز البنكي، وقد أناط القانون عمليات تصفية البنوك المتعثرة بالمؤسسة. وصدر في كانون أول ٢٠٠١ قانون المعاملات الإلكترونية الذي يهدف إلى تسهيل استعمال الوسائل الإلكترونية في إجراء المعاملات التجارية والمالية، وساهم البنك المركزي أيضاً بإصدار قانون إدارة الدين العام والذي صدر في شهر تموز ٢٠٠١، وبموجب هذا القانون تم تنظيم العلاقة بين البنك المركزي ووزارة المالية، هذا فضلاً عن قصر تمويل عجوزات الموازنة العامة من خلال إصدار أدوات الدين العام مما يساهم في تعميق السوق المالي ويحد من أي آثار سلبية لتمويل هذه العجوزات.

- **استحداث المؤسسات المالية المكمّلة**

إن الدور الذي تلعبه المؤسسات المالية المساندة للعمل البنكي جنباً إلى جنب مع البنوك المرخصة يعتبر دورا محوريا وبارزا في النشاط المالي والاقتصادي، فقد ساهم البنك المركزي في خلق مثل هذه المؤسسات لتساهم بصورة مباشرة في النهوض بالاقتصاد الوطني. فمنذ الستينات، لعب البنك المركزي دوراً ملموساً في استحداث مؤسسات الإقراض المتخصصة لتقوم بدور مكمّل لدور البنوك التجارية في تمويل القطاعات التنموية. ومن أبرز

---

١ – عبدالكريم عامر ، المرجع السابق، ص١١٢

هـذه المؤسسـات: بنـك الإنمـاء الصـناعي وبنـك تنميـة المـدن والقـرى ومؤسسـة الإقـراض الزراعـي. وفـي أواخـر السـبعينات سـاهم البنـك المركـزي فـي إنشـاء سـوق عمّـان المـالي. أمّـا أحـدث الأمثلـة علـى هـذه المؤسسـات فتتمثـل فـي شـركة ضـمان القـروض وشـركة إعـادة تمويـل الـرهن العقـاري وأخيـراً مؤسسـة ضمان الودائع التي أشرت إليها فيما سبق[١].

٣) تطوير سوق رأس المال

يلعـب سـوق رأس المـال دوراً أساسـياً فـي دفـع عجلـة النشـاط الاقتصـادي باعتبـاره وعـاءً ضـرورياً لحشـد وتعبئـة المـدخرات الوطنيـة ولجـذب الاسـتثمارات الأجنبيـة. ومـن هـذا المنطلـق كـان للبنـك المركـزي دوراً مباشـراً فـي إنشـاء سـوق عمـان المـالي فـي أواخـر السـبعينات، والـذي تمـت إعـادة هيكلتـه فيمـا بعـد ليتكـون مـن : هيئـة الأوراق الماليـة ، وبورصـة عمـان، ومركـز الإبـداع ، ولتعميـق سـوق رأس المـال وتطـوير أدواتـه، فقـد قـام البنـك المركـزي بالتنسـيق مـع وزارة الماليـة لإصـدار أذونـات وسـندات خزينـة بشـكل دوري ومنـتظم منـذ نهايـة عـام ١٩٩٨. كمـا سـاهم البنـك المركـزي بشـكل فعـال فـي إنشـاء الشـركة اليمنيـة لإعـادة تمويـل الـرهن العقـاري والشـركة اليمنيـة لضـمان القـروض وائتمـان الصـادرات، وشـجع علـى إصـدار إسـناد القـرض بـدلاً مـن الاقتصـار علـى الإقـراض المباشـر لعملائهـا، وحـث الشـركات الكبـرى علـى الحصـول علـى التمويـل عـن طريـق السـندات وعـدم الاكتفـاء بالاعتمـاد علـى الاقتـراض البنكـي المباشـر. كمـا تـم إعفـاء السـندات ذات الآجـال الطويلـة التـي تصـدرها الشـركات وتكتتـب بهـا البنـوك مـن الوعـاء الخاضـع للاحتيـاطي النقـدي الإلزامـي. هـذا بالإضـافة إلـى تشـجيع البنـوك والشـركات علـى اسـتحداث الأدوات الرأسمالية كشهادات الإيداع وإسناد القرض والسندات[٢].

---

١ – عبدالكريم عامر ، المرجع السابق، ص١١٣

٢ – المرجع السابق، ص١١٤

ثالثاً: متطلبات نجاح البنك المركزي

إن نجاح البنوك المركزية في تحقيق هذا الهدف، أي الاستقرار النقدي إنما تحدده مجموعة من العوامل والشروط الذاتية أو المؤسسية تتعلق بهياكل هذه البنوك وتطورها ونوعية مواردها البشرية وغير ذلك من العوامل الخاصة بهذه البنوك. كما ويتطلب ذلك توافر مجموعة من الشروط الموضوعية، وأبرزها درجة استقلالية البنوك المركزية ومصداقية سياساتها وإجراءاتها وتوفر قدر كبير من الشفافية في عمل هذه البنوك وخضوعها للمساءلة إزاء مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المنوطة بها.

إن استقلالية البنوك المركزية تعتبر إحدى المسائل الهامة في أطار البحث عن الإطار المؤسسي الذي يساعد السياسة النقدية في إبقاء معدلات التضخم عند مستوياتها المتدنية في الأجلين المتوسط والطويل. وتعني الاستقلالية هنا حرية البنك المركزي في رسم وتنفيذ سياسته النقدية دونما خضوع للاعتبارات أو التدخلات السياسية. ولا تعني الاستقلالية بأي حال من الأحوال، الانفصال التام بين البنك المركزي والحكومة، وانفراد البنك في تحديد الأهداف النهائية للسياسة النقدية، حيث يمكن الاتفاق على هذه الأهداف بين البنك والحكومة. وعلى ذلك، فإن البنك يبحث عن الاستقلالية في تحديد الأهداف الوسيطة وفي انتهاج الأدوات المناسبة لبلوغ تلك الأهداف مع ضرورة الحفاظ على أكبر قدر ممكن من الانسجام والتناغم بين السياسة النقدية و السياسة المالية.

أمّا المصداقية، فإنها تمثل ركيزة أساسية تساعد في تحقيق السياسة النقدية لأهدافها. ونعني بالمصداقية التزام البنك المركزي باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف السياسة النقدية، ودون تهاون. ولا تثبت المصداقية إلاّ عبر الزمن حيث يكرّر البنك اتخاذ الإجراءات نفسها إذا ما واجه ظروفاً معينة مرة أخرى ولا يتراجع عن تلك الإجراءات إلاّ بتحقق

الهـدف. وممـا لا شـك فيـه، أن اكتسـاب البنـك المركـزي للمصـداقية يجعـل الفعاليـات التـي تتـأثر بقراراتـه (الجهـاز البنكـي مـثلاً) تسـير بالاتجـاه المطلـوب بشـكل أسـرع. كمـا أن اسـتقلالية البنـك المركـزي تعتبـر ركيـزة هامـة لتنفيـذ سياسـة نقديـة أكثـر فاعليـة وتسـرع فـي تحقيـق الأهـداف، الأمـر الـذي يعـزّز مـن مصداقيته.

أمـا شـفافية السياسـة النقديـة، فتعنـي اطـلاع الجمهـور، بشـكل واضـح وفـي أوقـات منتظمـة، علـى توجهـات وإجـراءات السياسـة النقديـة. حيـث أن معرفـة الجمهـور وإدراكهـم لأهـداف وإجـراءات هـذه السياسـة وأدواتهـا وتمكيـنهم مـن الحصـول علـى المعلومـات المطلوبـة فـي هـذا الخصـوص سـيعمل علـى زيـادة فعاليتهـا وتمكـين الجمهـور، فـي ضـوء ذلـك، مـن بنـاء قـرارات سـليمة، فضـلاً عن خلق مزيد من الالتزام من قبل البنك المركزي للوفاء بهذه الأهداف.

وفـي الوقـت الـذي اتسـعت فيـه دائـرة الاهتمـام بالحوكمـة المؤسسـية واسـتقلالية البنـك المركـزي، فقـد حظيـت قضـية "مسـاءلة" البنـك المركـزي بـنفس الاهتمـام أيضـاً، فكلمـا تمتـع البنـك بمزيـد مـن الاسـتقلالية كلمـا ازدادت الحاجـة إلـى مسـاءلته علـى سياسـاته والنتـائج التـي تـتمخض عنهـا. وذلـك اسـتناداً إلـى مسـؤوليته تجـاه تحقيـق الأهـداف التـي يـنص عليهـا قانونـه. أمـا الجهـات التـي يكـون فيهـا البنـك مسـؤولاً أمامهـا فهـي متعـددة ومنهـا: البرلمـان، بصـفته ممـثلاً للشـعب، ووسـائل الإعـلام والأسـواق الماليـة وذلـك وفـق الآليـة أو الأسلوب الذي ينص عليه القانون.

المبحث الثاني

السياسة النقدية، مفهومها، أهدافها، وأدواتها

أولا: مفهوم السياسة النقدية

هناك تعاريف متعددة للسياسة النقدية نذكر منها:

- إنها عملية استخدام مجموعة مختلفة من الأدوات والسياسات الهادفة إلى التأثير على عرض النقد بشكل خاص والأداء الاقتصادي بشكل عام[١].

- "مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد والائتمان، وتتم هذه الهيمنة إما بإحداث تأثيرات في كمية النقود أو كمية وسائل الدفع بما يلائم الظروف الاقتصادية المحيطة"[٢].

مجموعة الإجراءات التي تقوم السلطات النقدية بها للتأثير على حجم الكتلة النقدية وعلاقات الائتمان بهدف التأثير على معدلات النمو الاقتصادي والحفاظ على مستوى مستقر للأسعار[٣].

ثانياً- أهداف السياسة النقدية

ينص قانون البنك المركزي اليمني رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٠م في المادة ٥ على أن (الهدف الرئيسي للبنك المركزي هو تحقيق استقرار الأسعار والمحافظة على ذلك الاستقرار، وتوفير السيولة المناسبة والملائمة على نحو سليم لإيجاد نظام مالي مستقر يقوم على آلية السوق).

---

١ – هيفاء غدير غدير ، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري ، الهيئة السورية للكتاب ، دمشق ، ٢٠١٠م ص ٤٦

٢ – محمد أحمد الأفندي ، النقود والبنوك والاقتصاد النقدي ، الطبعة الثالثة ، الأمين للنشر والتوزيع ، صنعاء ، ٢٠٠٩ م ص ٦٧.

٣ – سامي خليل ، النظريات والسياسات النقدية والمالية ، شركة كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، الكويت، ١٩٨٢م ص ١٢٥.

وحيث أن تنفيذ السياسة النقدية من أهم وظائف البنك المركزي فإن البنك المركزي يقوم برسم وتبني وتنفيذ السياسة النقدية التي تنسجم مع هدفه الرئيسي في تحقيق استقرار الأسعار والمحافظة على ذلك الاستقرار.

إن تحقيق الاستقرار التي تسعى إلى تحقيقه السياسة النقدية التي يتخذها البنك المركزي تنصرف إلى نوعين من الاستقرار وهما[١]:

١-الاستقرار الداخلي:

يتمثل الاستقرار الداخلي في تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار ، وأسعار الفائدة ، والتوازن النقدي (الكمية المعروضة من النقود = الكمية المطلوبة من النقود) من خلال التحكم بالكمية المعروضة من النقود باستخدام الأدوات النقدية المتاحة) وكذلك تحقيق التوازن الاقتصادي (العرض الكلي = الطلب الكلي) أو (الادخار الكلي = الاستثمار الكلي) ، تحقيق مستويات مرغوبة من الناتج عند التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية.

٢-الاستقرار الخارجي:

وحيث أن الاستقرار الخارجي يتمثل في تحقيق استقرار أو توازن في ميزان المدفوعات (الحساب الجاري ، حساب رأس المال) ، والمحافظة على قيمة الريال أمام العملات الأجنبية.

وحيث تعتبر السياسة النقدية مكوناً رئيسياً من مكونات السياسة الاقتصادية التي تشمل أيضاً السياسة المالية والسياسة التجارية وسياسة الدخول، وغير ذلك من السياسات الفرعية التي تساعد على بلوغ الأهداف المرجوة، وبذلك فإن الحديث عن السياسة النقدية الفعالة يجب أن يستند إلى نظرة واسعة تتضمن توفير معلومات للسلطة النقدية تتيح لها فهماً ومعرفة شاملة حول تشغيل الاقتصاد والأوضاع

---

١ – سامي خليل ، المرجع السابق، ص ١٣٧

والدورات الاقتصادية التي يعيشها، ولذلك من الطبيعي أن تقوم السلطات النقدية بجمع تلك المعلومات من كافة القطاعات الاقتصادية، إما مباشرة كما تفعل عادة بالنسبة للقطاع المالي والبنكي الذي تشرف عليه، أو من خلال المؤسسات الأخرى، كما هو الحال في بقية القطاعات، ولاشك أن المعرفة التامة بعمل الاقتصاد المعين تساعد السلطات النقدية على اتخاذ الإجراءات المناسبة لدفع الاقتصاد نحو الأهداف المنشودة ولا بد من الإشارة إلى أن مهام السياسة النقدية قد تطورت، حيث كان ينظر إليها كأداة لتسهيل عمل الخزانة في عملياتها المالية، ولكن في الخمسينات من القرن الماضي تغيرت هذه النظرة، وأصبح ينظر إليها كعنصر مستقل عن بقية عناصر السياسات الاقتصادية له أهدافه وأدواته.

وفي ضوء ذلك يمكن إدراج أهداف السياسة النقدية كالآتي :

١- تهدف السياسة النقدية إلى التأثير في عرض النقود وفي معدلات نموها، وذلك بهدف التأثير في النشاط الاقتصادي، فزيادة معدل نمو العرض النقدي يؤدي إلى زيادة حجم النقود المتداولة لدى الجمهور وهذا يخلق فائضاً في الطلب على السلع والخدمات بالنسبة للعرض المتاح منها، وتكون النتيجة زيادة الضغوط التضخمية، أما إذا كان معدل نمو العرض النقدي بطيئاً، فيؤدي ذلك إلى هبوط في الدخل النقدي، وبالتالي تقليل الإنفاق على السلع والخدمات أي انخفاض في مستوى الطلب الكلي وبالتالي تراجع مستويات التنمية والتشغيل ، وهنا يأتي دور السياسة النقدية للتأثير في عرض النقود لمعالجة هذه الفجوة التضخمية والانكماشية.

٢- كما تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي، وذلك من خلال تجنب العوامل المؤثرة في قيمة العملة الوطنية داخلياً وخارجياً والتي تنشأ عن التغيرات في المستوى العام للأسعار وكذلك تغير مستوى الطلب على العملة المحلية الناتج عن التغيرات في الناتج القومي ، والمساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، بما يحقق زيادة في حجم الدخل القومي ونمو الإنتاج المحلي.

٣- تهدف إلى تطوير المؤسسات المالية والبنكية، والأسواق التي تتعامل معها هذه المؤسسات (السوق المالي والسوق النقدي) وتوفير الأدوات المالية المناسبة لتسهيل عملية التداول والرفع من مستوى الكفاءة والفاعلية و بما يخدم تطوير الاقتصاد الوطني.

٤- تساهم في تسريع عملية التنمية الاقتصادية، وذلك بتوفير المناخ المناسب لتنفيذ مشاريع وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية.

٥- المساهمة في تحقيق التوازن المطلوب في ميزان المدفوعات ، عن طريق التحكم في معدل العائد على العملة المحلية وكذلك على العملات الأجنبية وكما أن السلطة النقدية لها تأثير في حجم ونوعية المبادلات بين الاقتصاد الوطني والاقتصاديات الأجنبية .

٩- تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتخفيف حدة التقلبات الاقتصادية عن طريق الإبقاء على مستويات الإنفاق الكلي اللازمة لتحقيق أكبر قدر من التشغيل وبأقل ارتفاع ممكن في الأسعار، وذلك من خلال التدابير التي تتخذها السلطات النقدية للتأثير في حجم الائتمان وكلفته بحسب طبيعة الوضع الاقتصادي السائد(تضخم أو ركود).

ثالثا- أدوات السياسة النقدية وآلية عملها

تمتلك السياسة النقدية مجموعة من الأدوات التي تطورت وتكاملت مع الزمن، وهذه الأدوات إما كمية أو كيفية، وتهدف بشكل أساسي إلى التأثير في حجم الائتمان، أو التأثير في أنواع معينة من الائتمان والعمل على توجيهها في مسالك تقررها السياسة النقدية على نحو يحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وتنقسم الأدوات التي تستخدمها السياسة النقدية إلى ما يلي[١]:

١ – غالب صالح سعيد علي مطر ، دراسة تحليلية لأداء السياسة النقدية وأثرها على ميزان المدفوعات في اليمن خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠٠٦ م) ، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التجارة والاقتصاد ، جامعة صنعاء ، صنعاء ، ٢٠٠٩ م ص ٣٠ – ٤٥.

أ) الأدوات الكمية:

تعتبر الأدوات الكمية أدوات تقليدية للسياسة النقدية وهي تشمل سعر الخصم ، وعمليات السوق المفتوحة ، ونسبة الاحتياطي القانوني

١- تغيير سعر البنك أو سعر إعادة الخصم:

تعد سياسة تغيير سعر البنك من أقدم الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية لسوق النقد

سعر البنك: هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي على إعادة خصم الأوراق التجارية والأذونات الحكومية للبنوك التجارية، ويمثل أيضاً سعر الفائدة على القروض والسلف التي يقدمها للبنوك التجارية

ولكي نلقي الضوء على طبيعة وأهمية هذه الوسيلة، نفترض أن البنك المركزي قد تجمعت لديه البيانات والمعلومات التي تشير إلى أن حجم الائتمان قد زاد عن المستوى المطلوب والمرغوب فيه، وقد بدأت بوادر التضخم النقدي في الظهور، فإن البنك المركزي سيقرر رفع سعر البنك أي يقرر رفع تكلفة الائتمان الذي يقدمه للبنوك التجارية، وبالتالي: سينخفض مستوى اقتراض البنوك التجارية منه، وسيرتفع مستوى سعر الفائدة لجمهور المتعاملين، وهذا ما يدفع المتعاملين إلى التقليل من الاقتراض والخصم من البنوك التجارية. وعلى العكس تماماً إذا ما أراد البنك المركزي توسيع حجم الائتمان فإنه يسرع لتخفيض سعر البنك أو تكلفة الائتمان المقدم للبنوك التجارية وبالتالي يزداد الائتمان للجمهور، وتتوسع عمليات الائتمان.

بينما يلاحظ في الواقع العملي أن منحنى الطلب على الائتمان يتوقف على عدة عوامل خارجية اقتصادية واجتماعية:

ففي أوقات الرواج: حيث يرتفع مستوى النشاط الاقتصادي نتيجة لتوقع معدلات أكبر من الأرباح، فإن أهمية سعر الفائدة المدفوعة للحصول على الائتمان تضعف، ومن ثم يضعف أثر رفع سعر الفائدة على حجم الائتمان، وبالتالي سينتقل منحنى الطلب على الائتمان إلى اليمين والأعلى مما يزيد من الطلب على الائتمان الذي يزيد حجم الائتمان.

أما في أوقات الكساد أو سيطرة التشاؤم بالنسبة لمستقبل النشاط الاقتصادي فإن تخفيض سعر الفائدة لن يزيد حجم الائتمان ، بل على العكس سوف يلاحظ انتقال منحنى الطلب على الائتمان إلى اليسار وبالتالي ينخفض حجم الائتمان.

أخيراً يمكن القول: إن درجة فعالية سياسة سعر إعادة الخصم تتوقف على الظروف الآتية:

أ- مدى اتساع السوق النقدية وخاصة سوق الخصم ، حيث أنه في اليمن لا يوجد سوق خصم فعال وذلك لندرة التعامل بالأوراق التجارية بسبب تدني مستوى الثقة وارتفاع ظاهرة السطو والاختلاس وتدهور المراكز المالية وعدم وجود جهات رقابية وإشرافيه فعالة.

ب- مدى أهمية سعر الفائدة بالنسبة للنفقات الكلية في العمليات الصناعية والتجارية أو غيرها من أنواع النشاط الاقتصادي.

ج- حالة النشاط الاقتصادي بشكل عام وأنواع النشاط التي تمولها البنوك بشكل خاص.

د- مدى اعتماد البنوك التجارية على البنك المركزي في الحصول على موارد نقدية إضافية وعلى درجة العلاقة بينهما.

وعلى ذلك فإن هذه الأداة غير مستخدمة من قبل البنك المركزي اليمني وذلك للأسباب التالية:

- تدني مستوى التعامل بالكمبيالات في التعاملات التجارية الداخلية والخارجية حيث حل محلها الحسابات الجارية والتحويلات البرقية والتسويات والسحوبات المصرفية.
- لكون الأوراق التجارية أقل ضمانا وأكثر مخاطرة فقد طغت أذون الخزانة القصيرة الأجل كأداة في أسواق النقد وكاحتياطي ثانوي للمصارف وذلك بسب الزيادة الهائلة في الدين العام والمتطلبات المالية الجارية للحكومة وقد جلبت هذه التطورات معها تغيرات جذرية في بنية السوق النقدي وزادت من تأثير الخزينة العامة على السوق مقارنة بتأثير البنك المركزي وهذا أحد أهم العوامل التي جعلت تأثير البنك المركزي محدود ويبدو عليه طابع عدم الاستقلال.
- إن البنوك اليمنية تتوفر لديها احتياطيات نقدية كبيرة تؤهلها لتنفيذ سياسة ائتمانية مستقلة عن السياسة التي يريدها البنك المركزي وهنا تستطيع الاعتماد على مواردها الذاتية في تقديم القروض وخلق الائتمان وهذا ما يجعل هذه البنوك لا تلجأ إلى البنك المركزي لخصم ما بحوزتها من أوراق تجارية أو التزود بالسيول اللازمة .
- بما أن البنوك في معظمها هي بنوك عائلية تتبع لبيوت تجارية ولرجال أعمال معينين فإنها تجد نفسها في غير حاجة للجوء إلى مصادر تمويل خارجية بعيدا عن الملاك ولذلك تفقد سياسة سعر الخصم أهميتها .

٢- سياسة متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني:

وفقاً للتشريعات المالية الحديثة يتوجب على البنوك التجارية أن تحتفظ بحد أدنى من الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي، وهو يمثل النسبة القانونية للاحتياطي، حيث تقوم البنوك المركزية بالتحكم في مقدرة البنوك التجارية على خلق الودائع وتقديم الائتمان من خلال تلك النسبة، وتزداد أهمية استخدام هذه السياسة في البلدان النامية، حيث تظهر صعوبة استخدام وسائل أخرى مثل عمليات السوق المفتوحة

وسياسة تغيير إعادة الخصم وذلك لضيق أسواق النقد والمال في هذه البلاد وعدم تطورها[1].

أما بالنسبة لكيفية عملها أو استخدامها كأداة من أدوات السياسة النقدية فيتم كما يلي:

أ- يقوم البنك المركزي برفع النسبة القانونية للاحتياطي النقدي مما يعني انخفاض قدرة البنوك على توليد الائتمان، وذلك في حال التنبؤ بوجود تضخم مستقبلاً، أو في حال تجاوز حجم الائتمان المستوى المرغوب فيه.

ب-يقوم البنك المركزي بزيادة حجم الائتمان عن طريق تخفيض النسبة القانونية للاحتياطي النقدي لمواجهة حالة الركود الاقتصادي، من أجل زيادة الكتلة النقدية وزيادة حجم الائتمان لدى البنوك التجارية، وبالتالي زيادة حجم التبادل، وتحريك وتائر النمو الاقتصادي.

من خلال الحالتين السابقتين يمكن القول: إن فاعلية هذه الوسيلة في مكافحة التضخم أكبر منها في مكافحة الركود لأنها في أوقات التضخم تضع قيداً كمياً مباشراً على مقدرة البنوك التجارية على التوسع في الائتمان، أما في أوقات الكساد فتساعد هذه الوسيلة على مجرد زيادة فائض الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية، ويمكن القول: إن فاعلية رفع نسب الاحتياطي تتوقف على ما لدى البنوك من فائض في احتياطاتها وعلى مدى إمكانية حصولها على أرصدة نقدية من مصادر أخرى.

٣- سياسة سعر الصرف:

إن عمل أداة سعر الصرف يكون من خلال سعر الفائدة، حيث يؤدي انخفاض عرض النقود إلى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد المحلي بالنسبة لنظيره في الخارج مما يستقطب رأس المال الأجنبي ويرفع من الطلب على العملة المحلية التي ستزداد قيمتها المحلية، وهذا سيؤدي إلى ارتفاع أسعارها في الداخل كما

---

١ علي يحيى علي العلكي ، أثر السياسات المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد اليمني للمدة (١٩٨٦ – ١٩٩٥ م) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية والإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، بغداد ، أغسطس ١٩٩٧ م ص ٤٨.

سيرتفع مستوى الأسعار الوطنية وتنخفض أسعار السلع الأجنبية المستوردة، وينخفض الطلب الأجنبي على السلع الوطنية ويزداد الاستيراد والطلب على السلع الأجنبية نظراً لانخفاض أسعارها مما يؤثر سلباً على الصادرات ووضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، وتنعكس هذه التطورات على انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وركود اقتصادي محلي، ويحدث العكس عند تخفيض قيمة العملة الوطنية[١].

وبالتالي يعمل سعر الصرف على ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من خلال العلاقات المتبادلة ما بين العملات المختلفة، إذ إنه يمثل سعر تبادل عملة بأخرى في وقت معين، ويمثل سعر الصرف المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي، وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات، لذلك تعد أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم بالتالي يمكن القول: إن التغير في سعر الصرف يؤثر في الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره في:

أ- حجم التجارة الخارجية والميزان التجاري في ميزان المدفوعات.

ب- الاستثمار الخارجي وتدفق رأس المال بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الخارجي.

والكثير من الدول تولي سياسة الصرف أهمية خاصة ضمن سياساتها النقدية، فقد تستخدمها الدول النامية كوسيلة لتنشيط الصادرات ضمن برامجها الإصلاحية. كما قد تستخدمها الدول المتقدمة والنامية كوسيلة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي إلى جانب سعر الفائدة.

- وقد أثبتت الدراسات التي أجريت على ٩٣ دولة نامية خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠٠٣ أن قرار اختيار نظام سعر الصرف يعكس في طياته العديد من المؤشرات الاقتصادية الأساسية على اختلاف درجة أهميتها ولعل أهم هذه المؤشرات:

---

١ بلقاسم العباس ، سياسات سعر الصرف ، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط ، العدد الثالث والعشرون ،الكويت ، نوفمبر ٢٠٠٣م .

أ- الحجم الاقتصادي للدولة مقاساً بمستوى الناتج القومي الإجمالي.

ب- درجة الانفتاح مقاسة بنسبة الواردات إلى الناتج القومي.

ج- درجة الاندماج المالي وتقاس بإجمالي الأصول الأجنبية لدى الجهاز البنكي إلى عرض النقد.

د- معدل التضخم ويقاس بالفرق المطلق بين معدل التضخم المحلي والمعدل المتوسط للتضخم في دول التبادل التجاري الرئيسة.

هـ- نمط توزيع التجارة الخارجية (درجة تركز التجارة) ويقاس بنسبة التجارة (صادرات+ واردات) مع أكبر شريك تجاري إلى حجم التجارة الكلية للدولة.

٤- سعر الفائدة:

أن الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط يعتمد على مستوى الدخل؛ حيث إن هذا الاعتماد يتخذ طبيعة طردية؛ إذ ترتفع كمية النقود المطلوبة بدافع المبادلات وبدافع الاحتياط بارتفاع مستوى الدخل، بينما الطلب على النقود بدافع المضاربة فإنه يعتمد على سعر الفائدة، والذي يتخذ شكلاً عكسيا؛ فعند ارتفاع سعر الفائدة يشرع الأفراد في التخلص من النقود السائلة، وتحويلها إلى سندات، ليرتفع الطلب على السندات لغير صالح النقود السائلة. ويمكن تلخيص هذه العلاقات بالقول إن الطلب على النقود الحقيقية يعتمد طردياً على مستوى الدخل، وعكسياً على سعر الفائدة(١).

وتقوم نظرية "كنز" على افتراض مرونة الطلب على النقود، ومرونة الإنفاق للتغير في سعر الفائدة. ويعتقد "كنز" أن تأثير سعر الفائدة محدود على الاقتصاد الحقيقي، ويرجع ذلك إلى انخفاض مرونة منحنى الكفاية الحدية لرأس المال للتغير في سعر الفائدة، كما أنه يرى أن العامل المؤثر في الاستثمار هو الربح المتوقع؛ وليس سعر الفائدة.

---

(١) نصر، عبد المحمود محمد عبد الرحمن، الاقتصاد الكلي النظرية المتوسطة، دار الخريجي للنشر والتوزيع ، ١٤١٧هـ، ص٢٤١.

تعتبر الكفاءة الاقتصادية الهدف الأول للنظرية الاقتصادية المعاصرة، ويسعى النظام النقدي ؛ والذي هو جزء من النظام الاقتصادي لتحقيق هذا الهدف ؛ إضافة إلى الأهداف التي تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقها؛ والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية(١):

- ❖ مستوى مرتفع من العمالة.
- ❖ معدل مرتفع من النمو الاقتصادي.
- ❖ الاستقرار في المستوى العام للأسعار.
- ❖ الاستقرار في سعر الفائدة.
- ❖ استقرار الأسواق المالية.

إن وجود الفائدة – كمتغير– يؤثر في طلب وعرض النقود؛ إضافة إلى إقرار المضاربة؛ كنشاط اقتصادي؛ أدى إلى إعاقة النظام النقدي التقليدي عن تحقيق هدفه الأساسي الكفاءة الاقتصادية . وحسب النظرية الكينزية فإن التغير في العرض النقدي يترتب عليه تغير في المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد: (العرض النقدي الحقيقي، سعر الفائدة الحقيقي، الاستثمار الحقيقي، الإنتاج الكلي، حجم العمالة، الأجر الحقيقي) فزيادة العرض النقدي الاسمي مع ثبات المستوى العام للأسعار سيؤدي إلى زيادة العرض النقدي الحقيقي. كما أن انخفاض سعر الفائدة الحقيقي يؤدي إلى زيادة الاستثمار الحقيقي ؛ مما يترتب عليه زيادة في حجم العمالة؛ وزيادة الإنتاج الكلي الحقيقي(٢).

ب) الأدوات الكيفية:

١- سياسة الرقابة الكيفية على الائتمان:

يمارس البنك المركزي هذه السياسة للتأثير في توزيع الائتمان بين القطاعات الاقتصادية أو بين القطاعات الجغرافية، فيقوم مثلاً بزيادة حصة الزراعة والصناعة على حساب حصة التجارة، أو زيادة حصة المناطق النامية على حساب المناطق

(١) الساعاتي، مرجع سابق، ص٧.
(٢) الناقة، مرجع سابق، ص٣٣٣– ٣٣٧.

الأكثر تقدماً، وقد يستخدم البنك المركزي أدوات كمية تساعده على تحقيق الرقابة على الائتمان مثل سياسة إعادة سعر الخصم، وذلك للتشجيع على شراء بعض الأوراق المالية التي تنتمي لقطاع معين دون غيرها.

وإن أهم أدوات الرقابة الكيفية على الائتمان في الدول النامية تشمل ما يلي:

أ- تحديد حصص ائتمانية مختلفة للأنشطة الاقتصادية، كزيادة الائتمان المقدم للصناعة في دولة تستهدف بناء القاعدة الصناعية، وتخفيض الائتمان المقدم للاستهلاك مثلاً.

ب- تحديد آجال مختلفة لاستحقاق القروض حسب أوجه استخدامها بحيث تزداد آجال القروض المقدمة للتنمية مثلاً.

ج- استخدام سعر الفائدة كما ذكر سابقاً، فقد يقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الفائدة على الزراعة مقابل رفع سعر الفائدة على القطاع التجاري لتشجيع القطاع الأول.

٢- التأثير أو الإغراء المعنوي:

تتمتع البنوك المركزية -ولاسيما العريقة منها والتي لا تقوم بعمليات مصرفية تنافس بها البنوك العادية- بمركز معنوي هام بين مجموعة البنوك العادية الأخرى، ولذلك تكون في مركز يمكنها من التأثير المعنوي في بقية البنوك التجارية والتضامن والتنسيق معها لتنفيذ سياسة ائتمانية معينة كالتوسع في الائتمان أو الحد منه، وواضح أن مدى نجاح هذه الوسيلة يرتبط بعوامل مختلفة أهمها:

أ- الهيمنة المعنوية للمصرف المركزي على البنوك التجارية.

ب- سيادة روح التعاون والتنسيق بين البنوك التجارية والبنك المركزي.

ومن الجدير ذكره هنا أن الاقتصاد كلما كان متقدماً ازداد استخدامه للأدوات الكمية للسياسة النقدية، وذلك نتيجة لتوفر سوق مالية ونقدية متقدمة ببنيتها الفنية الكاملة وعلاقاتها وعمق تواصلها، في حين وعلى النقيض

يمكن القول: إن الدول النامية ومن ضمنها اليمن تعتمد بشكل كبير على الوسائل المعنوية والأدوات الكيفية النقدية والمالية المتقدمة فيها، وبالتالي أصبحت السياسة النقدية لكثير من البلدان النامية أداة لإصدار النقود ومكاناً آمناً للمدخرات الوطنية، فسياسة السوق المفتوحة مثلاً تتطلب وجود سوق مالية متطورة يستطيع البنك المركزي أن يكون فيها بائعاً أو مشترياً حسب مقتضيات المصالح النقدية والأهداف الاقتصادية العامة الأمر الذي تفتقده الكثير من اقتصاديات البلدان النامية.

رابعاً – استقلالية السلطة النقدية

أكد القانون رقم ١٤ لعام ٢٠٠٠ المسمى بقانون البنك المركزي اليمني في الباب الأول المادة ٣ على ضرورة استقلال البنك المركزي وذلك على النحو التالي

مادة (٣) للبنك شخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري وله خاتم خاص به ويقوم بأداء مهامه وفقا لأحكام هذا القانون مستقلا تماما عن أي سلطة أخرى في تحقيق أهدافه وأداء مهامه ولن يتلق التعليمات من أي شخص أو جهة إلا وفقا لأحكام هذا القانون ويجب احترام استقلاليته ولا يجوز التدخل في أنشطة البنك أو العمل على التأثير على قراراته.

ولقد أثارت قضية استقلالية البنوك المركزية جدلاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، فمنهم من كان مع استقلالية البنك المركزي، ومنهم من هو مع تبعيته للحكومة.

1 - فأنصار استقلاليته يقولون: إن السياسة النقدية يجب أن توضع بين أيدي الخبراء بدلاً من وضعها تحت سيطرة رجال السياسة الخاضعين لمصالحهم ولتأثير مراكز القوى، كما يرون أن استقلالية البنك المركزي تعتبر هامة جداً للحفاظ على استقرار الأسعار والقوة الشرائية للعملة الوطنية لأية دولة، فتبعية البنوك المركزية

للحكومة وتنفيذها لرغباتها تعرض البلاد إلى أخطار التضخم النقدي الذي يؤدي إلى عرقلة النمو الاقتصادي وزعزعة الثقة بالاقتصاد الوطني وإلى الركود والأزمات ، كما أن استقلالية البنك المركزي تتيح فرصة أكبر من الشفافية والكفاءة في رسم الأهداف وتنفيذها بعيدا عن أهواء الساسة والتقلبات الحكومية ، فعندما يخضع البنك المركزي للسياسة أو لاعتبارات المصلحة الفردية فإن قيمة العملة وفاعلية السياسة النقدية يتم تقويضها وعلى ذلك فإن العملية السياسة عملية قصيرة النظر لأنها تتعلق أساسا بالعملية الانتخابية المقبلة وهي تلعب دورا هام على المدى القصير ، والأكثر من ذلك فإن رجال السياسة من المحتمل أن يستخدموا البنك المركزي لتمويل نفقات الحكومة المتزايدة دون أن يزيدوا الضرائب.

٢- أما أنصار التبعية فيقولون: إن السياسة النقدية تدار بشكل أكثر فعالية إذا كانت مندمجة بالسياسة الاقتصادية الحكومية، فمثلاً السياسة النقدية الهادفة إلى الحفاظ على استقرار قيمة النقد قد تتعارض مع أهداف اقتصادية مهمة مثل تحقيق النمو وتأمين العمالة الكاملة وغيرها ، وبالتالي يمكن القول أن السلطة النقدية يجب أن تأخذ درجة عالية من الاستقلالية في سياساتها وقراراتها، ولكن على أن تبقى بصورة مستمرة على علم بالأوضاع الاقتصادية وبعمل السياسات الاقتصادية الأخرى، إذ إن البنوك المركزية تنشأ بتشريع حكومي وتستمد سلطاتها وأعمالها من هذا التشريع.

وتعني استقلالية البنك المركزي:

١- إعطاءه شخصية تمكنه من التصرف بحرية في تحقيق الأهداف الموضوعة والسعي وراء تنفيذها.

٢- توفير الحصانة الكافية للقائمين عليه (أي البنك المركزي) وحمايتهم من العزل أو النقل إلا في حال مخالفة خطرة للقانون أو ارتكاب خطأ جسيم في إدارة السياسة النقدية مما يلحق ضرراً فادحاً بالبلاد، فقوانين بعض البلاد كمصر والسعودية واليمن تنص على مسؤولية الحكام أمام مجلس الوزراء، وفي المغرب أمام الملك

وفي روسيا يعتبر الحكام من أعضاء مجلس الوزراء، وفي القانون الفرنسي والاتحاد الأوروبي وأمريكا، يتمتع حكام البنوك المركزية باستقلالية تامة وتقع مسؤولياتهم في حدود الأحكام المنصوص عليها في قوانين مؤسساتهم مكتفين برفع تقارير أو بيانات سنوية أو دورية عن الشؤون النقدية والبنكية للسلطات التنفيذية والتشريعية ، وبناء عليه، وإذا تم قبول ضرورة استقلال السلطة النقدية للقيام بدورها الهام في التنمية والمتمثل في المحافظة على استقرار الأسعار، فإنه من الأهمية بمكان التعرف على أن استقلالية السلطات النقدية لا تتحدد بما تنص عليه النصوص التشريعية المعنية فقط ولكن ترتبط أيضاً بعوامل أخرى ومنها :

١- تعدد الأهداف المكلفة بها: حيث أن تكليف السلطة النقدية بتحقيق أهداف أخرى، بالإضافة إلى هدف استقرار الأسعار يحد من استقلاليتها، لأن السعي لتحقيق تلك الأهداف يمكن أن يعيق السلطة النقدية عن تحقيق هدفها الرئيس.

٢- تعتبر الإمكانيات البشرية العاملة في البنك المركزي من العناصر الهامة التي تلعب دوراً كبيراً في المحافظة على استقلالية السلطة النقدية ووضع السياسة النقدية.

٣- تعتبر التقاليد المتبعة بالنسبة لعلاقات العمل بين السلطة النقدية والحكومة والصفات الشخصية لكبار المسؤولين في البنك المركزي من العوامل المؤثرة في استقلالية البنك المركزي، فقد تختلف الممارسة الفعلية لمسؤولي البنك عما يضعه القانون كحدود دنيا للحفاظ على استقلالية هؤلاء في أخذ قراراتهم.

٤- إن العلاقة التي تربط بين السلطتين النقدية والمالية لها دور كبير في هذه الاستقلالية: ففي بعض الحالات قد يكون هناك اتفاق ضمني بين السلطتين النقدية والمالية على توزيع العمل بينهما ، وأيضاً في حالات أخرى قد تتنازل إحدى السلطتين عن بعض صلاحياتها لصالح الأخرى بناء على ممارسات سابقة.

ومن الجدير ذكره في هذا المقام أن معاهدة ماستريخت في أحكامها المتعلقة بالاتجاه الاقتصادي والنقدي والمحددة للنظام المستقبلي للمصرف المركزي الأوروبي تضمنت مبدأين أساسيين هما:

١- تحديد مهمته الأساسية في الحفاظ على استقرار الأسعار (المادة / ١٠٥).

٢- التأكيد على الاستقلالية التامة للمصرف (المادة / ١٠٧).

كما أكدت المناقشة المعلنة وإجراءات تصديق هذه المعاهدة من قبل كل دولة من الدول الأعضاء على أهمية الموضوعات المتعلقة بالطبيعة القانونية للسلطة النقدية وأسلوب ممارستها لمهامها.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

المبحث الأول

إجراءات الدراسة الميدانية

أولاً : مجتمع وعينة البحث:

تكون مجتمع البحث من عينة عشوائية من موظفي البنك المركزي (الجمهورية اليمنية– صنعاء)، حيث تم توزيع (٢٠) استبانة كعينة ممثلة لمجتمع البحث، استرجعت (١٨) استبانة بنسبة ٩٠% ، والاستبانات المفقودة عدد (٢) استبانة بنسبة ١٠% واستبانة (١) غير صالحة للتحليل بنسبة ٥% وكانت الاستبانات الصالحة للتحليل (١٧) استبانة بنسبة ٨٥%.

ثانياً : ثبات الأداة

تم استخدام معامل الاتساق الداخلي ألفا كرونباخ لإجابات أفراد مجتمع الدراسةً وقد كانت قيمة ألفا كرونباخ للمحور لكافة المحاور في معامل الاتساق الداخلي لأبعاد مبينة في الجدول، والتي تظهر بأنها معاملات ثبات واضحة ومعقولة بدليل أن جميعها أقل من **950.** وهذا يشير على ثبات الاستبانة ووضوحها ومصداقية النتائج.

جدول (١)

توزيع الفقرات وقيم معاملات الفا كرونباخ لكل أجزاء الاستبانة

المحـــور	عدد الفقرات	معاملات الفا كرونباخ
المحور الأول: واقع السياسة النقدية المطبقة في الجهاز المصرفي اليمني	23	.661
المحور الثاني: مقترحات مواجهة الازمه الاقتصادية في اليمن	4	.850

ثالثاً : مقياس أداة البحث الميدانية:

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب جدول (2)

جدول رقم (٢): يوضح مقياس ليكرت

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	٥	٤	٣	٢	١

عند اختيار الباحث الدرجة (5) للاستجابة " موافق بشدة " بذلك يكون الوزن النسبي في هذه الحالة 100% تعطي نتائج إيجابية للفقرة حسب جدول الوزن النسبي رقم (١) وتم حساب الوزن النسبي بحسب الفقرات الإيجابية ويمكن تطبيق العكس في حالة الفقرات السلبية (Likert, R.1932)

جدول (٣) يوضح الوزن النسبي

مسلسل	التقدير اللفظي	الوزن النسبي من - إلى	النسبة 100%
5	موافق بشدة	4.20 -5.00	100 %
4	موافق	3.40 -4.20	89.8%
3	محايد	2.60 -3.40	68.5%
2	غير موافق	1.80 –2.60	49.8%
1	غير موافق بشدة	1 -1.80	أقل من 30

يتضح من الجدول رقم (٣) كيفية احتساب التقدير اللفظي لأسئلة فرضيات البحث، وذلك على النحو التالي:

- إذا كان المتوسط الحسابي للسؤال أقل من ١.٨ والنسبة أقل من ٣٦% فان التقدير اللفظي له هو (غير موافق بشدة)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من ١.٨ وأقل من ٢.٦ والنسبة من ٣٦% وأقل من ٥٢% فان التقدير اللفظي له هو (غير موافق)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من ٢.٦ وأقل من ٣.٤ والنسبة من ٥٢% وأقل من ٦٨% فان التقدير اللفظي له هو (محايد)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من ٣.٤ وأقل من ٤.٢ والنسبة من ٦٨% وأقل من ٨٤% فان التقدير اللفظي له هو (موافق)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من ٤.٢ حتى ٥ والنسبة من ٨٤% حتى ١٠٠% فان التقدير اللفظي له هو (موافق بشدة).

رابعاً : الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لأغراض تحقيق أهداف البحث والإجابة على تساؤلاته فقد تم استخدام الحزمة الإحصائية (SPSS) المتعارف عليها نظراً لملائمتها لمثل هذا البحث، وفيما يلي أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة:

١- الأساليب الإحصائية الوصفية: استخدمت هذه الأساليب لبيان خصائص مجتمع البحث، ولوصف متغيرات البحث والتعرف على " دور البنك المركزي في تطبيق أدوات السياسة النقدية في الجمهورية اليمنية، وشمل ذلك التوزيع التكراري والنسب المئوية ومقاييس النزعة المركزية (الوسط الحسابي) ومقاييس التشتت (الانحراف المعياري).

خامساً : تصميم أداة جمع البيانات

لتحقيق أهداف البحث ولاختبار فروضه تم إعداد استبانة لتوجيهها لأفراد العينة، وذلك بعد مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة والرسائل العلمية المتعلقة بدور البنك المركزي في تطبيق أدوات السياسة النقدية في الجمهورية اليمنية.

وقد روعي في تصميم الاستبانة استخدام الأسئلة المغلقة قدر الإمكان وذلك لتسهيل عملية ترميز وتحليل البيانات، وكذلك الأسئلة المفتوحة في المحور الثاني.

واشتملت الاستبانة على عدد من الأسئلة غطت المجالات التالية:-

الجزء الأول : وتضمن الخصائص الشخصية لأفراد العينة وشملت كلا من (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، عدد سنوات العمل في البنك) .

الجزء الثاني : المتغيرات المتعلقة دور البنك المركزي وأثره على السياسة النقدية في الجمهورية اليمنية ، حيث تم تقسيم هذا الجزء إلى محورين :

المحور ١ : دور البنك المركزي في تطبيق أدوات السياسة النقدية في اليمن

المحور ٢ : مقترحات مواجهة الأزمة الاقتصادية في اليمن.

المبحث الثاني

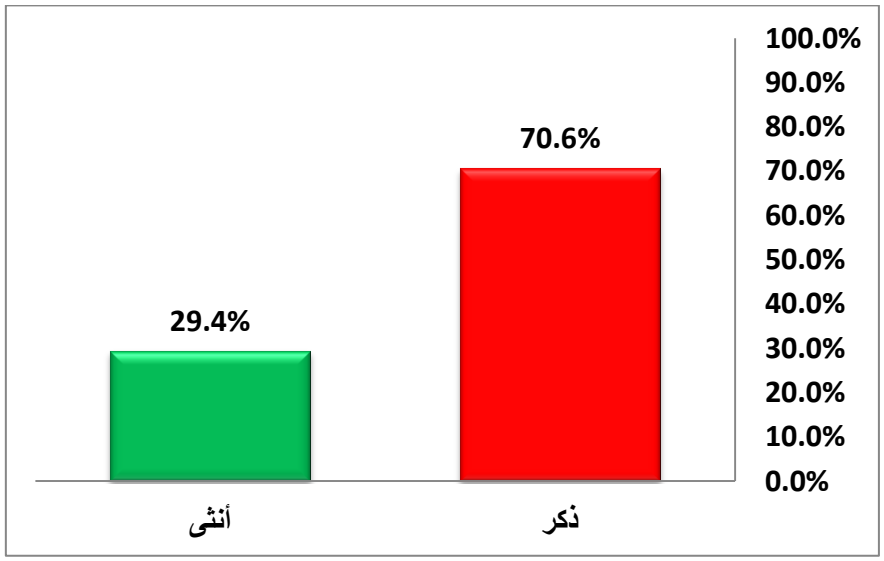
تحليل البيانات ومناقشتها

أولاً : تحليل الخصائص الشخصية

<u>– متغير الجنس :</u>

جدول رقم (٤) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير الجنس للمشاركين بالعينة

العمر	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	12	70.6%
انثى	5	29.4%
الإجمالي	**17**	**100%**



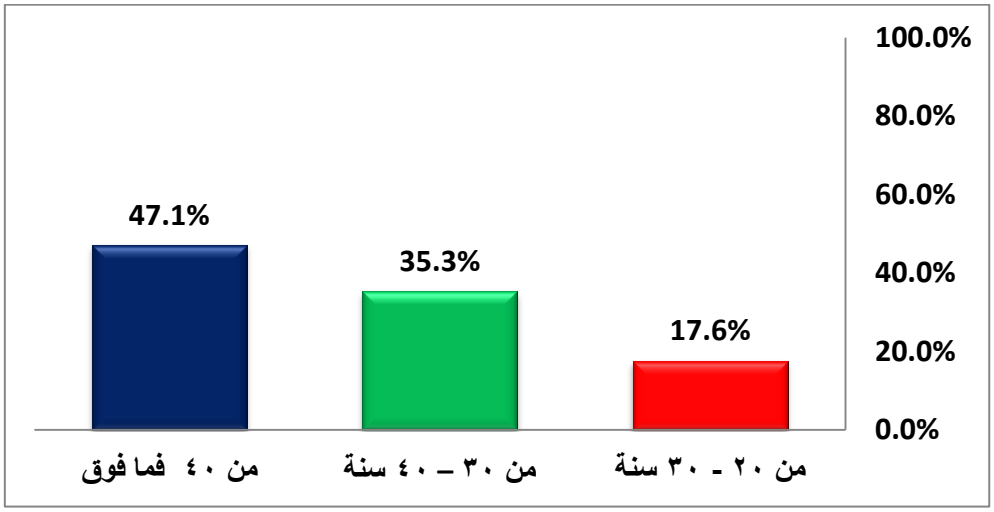
شكل رقم (١) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير الجنس للمشاركين بالعينة

يشير الجدول رقم (٤) والشكل (١) بأن عدد الذكور بلغ (12) وبنسبة (70.6%) من المستجيبين بينما عدد الإناث (5) وبنسبة (29.4%) مما يشير بأن عينة الدراسة شملت الجنسين الذكور والاناث معاً .

- متغير العمر :

جدول رقم (٥) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير العمر المشاركين بالعينة

العمر	التكرار	النسبة المئوية
من ٢٠ – ٣٠ سنة	3	17.6%
من ٣٠ – ٤٠ سنة	6	35.3%
من ٤٠ فما فوق	8	47.1%
الإجمـالي	**17**	**100%**



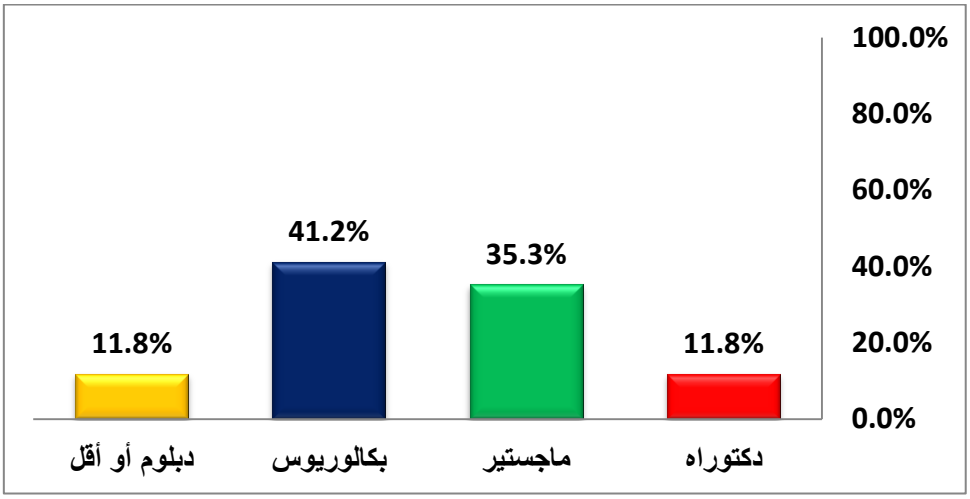
شكل رقم (٢) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير العمر المشاركين بالعينة

يتبين من الجدول رقم (٥) والشكل رقم (٢) أن غالبية أفراد العينة هم من فئة العمر (من ٤٠ فما فوق) بنسبة ٤٧.١% بتكرار بلغ (٨)، ثم فئة العمر (من ٣٠– ٤٠ سنة) بنسبة ٣٥.٣% وبتكرار بلغ (٦)، وأخيراً فئة العمر (من ٢٠ – ٣٠ سنة) بنسبة ١٧.٦% وبتكرار بلغ (٣)، وتشير هذه النتائج إلى أن عينة البحث هم من ذوي الفئات العمرية الكبيرة الذين يتميزون بالمهارة والخبرة .

- متغير المؤهل العلمي:

جدول رقم (٦) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
دكتوراه	2	11.8%
ماجستير	6	35.3%
بكالوريوس	7	41.2%
دبلوم أو أقل	2	11.8%
الإجمالي	**17**	**100%**



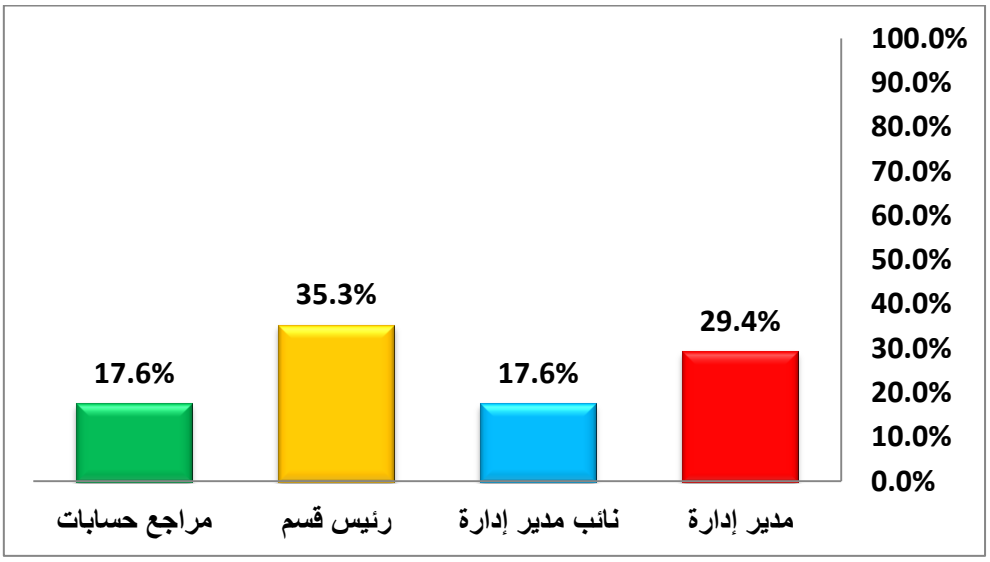
شكل رقم (٣) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المؤهل العلمي

يتبين من الجدول رقم (٦) والشكل رقم (٣) أن غالبية أفراد العينة هم من فئة المؤهل العلمي (بكالوريوس) بنسبة ٤١.٢% وبتكرار بلغ (٧) ، ثم فئة المؤهل العلمي (ماجستير) بنسبة ٣٥.٣% وبتكرار بلغ (٦)، ثم فئة المؤهل العلمي (دكتوراه – دبلوم أو أقل) بنسبة متساوية ١١.٨ % وبتكرار بلغ (٢). وتشير هذه النتائج إلى أن أغلب عينة البحث هم من ذوي المستوى المؤهل الجامعي.

- متغير المسمى الوظيفي:

جدول رقم (٧) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
مدير إدارة	5	29.4%
نائب مدير إدارة	3	17.6%
رئيس قسم	6	35.3%
مراجع حسابات	3	17.6%
الإجمالي	**17**	**100%**



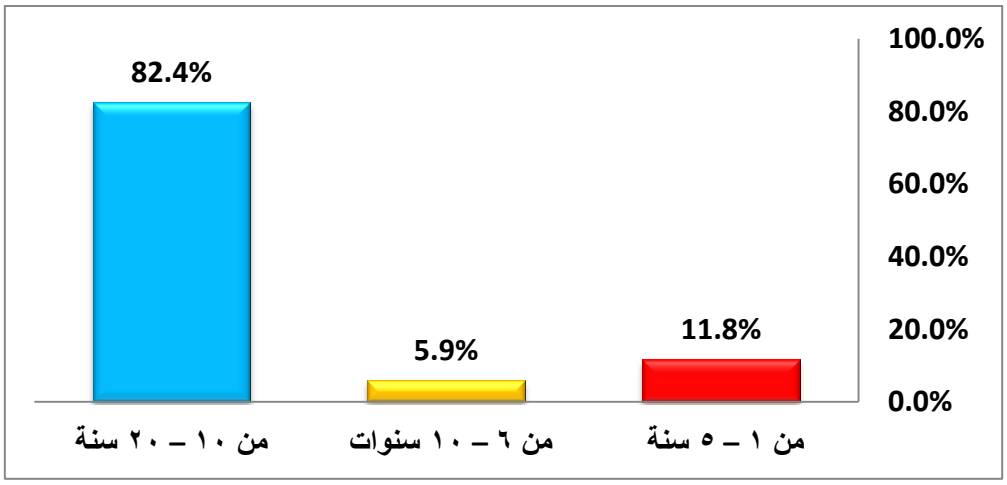
شكل رقم (٤) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المسمى الوظيفي

يتبين من الجدول رقم (٧) والشكل رقم (٤) أن غالبية أفراد العينة هم من فئة المسمى الوظيفي (رئيس قسم) بنسبة ٣٥.٣% وبتكرار بلغ (٦) ، ثم فئة المسمى الوظيفي (مدير إدارة) بنسبة ٢٩.٤ % وبتكرار بلغ (٥). ثم فئة المسمى الوظيفي (نائب مدير إدارة + مراجع حسابات) بنسبة ١٧.٦% وبتكرار بلغ (٣)، وتشير هذه النتائج إلى أن أغلب عينة البحث هم من فئة المسمى الوظيفي رئيس قسم .

- متغير عدد سنوات العمل في البنك:

جدول رقم (٨) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير عدد سنوات العمل

سنوات العمل	التكرار	النسبة المئوية
من ١ – ٥ سنة	2	11.8%
من ٦ – ١٠ سنوات	1	5.9%
من ١٠ – ٢٠ سنة	14	82.4%
الإجمالي	**17**	**100%**



شكل رقم (٥) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير عدد سنوات العمل

يتبين من الجدول رقم (٨) والشكل رقم (٥) أن غالبية أفراد العينة هم من فئة سنوات العمل (من ١٠ – ٢٠ سنة) بنسبة ٨٢.٤% وبتكرار بلغ (١٤) ، ثم فئة سنوات الخبرة (من ١ – ٥ سنوات) بنسبة ١١.٨ % وبتكرار بلغ (٢)، وأخيراً فئة الخبرة (من ٦ – ١٠ سنوات) بنسبة ٥.٩% ، وتشير هذه النتائج إلى أن أغلب عينة البحث هم من ذوي الخبرات الكبيرة .

ثانياً: عرض وتحليل لفقرات الاستبيان:

١- المحور الأول : دور البنك المركزي في تطبيق أدوات السياسة النقدية في الجمهورية اليمنية

يعرض الجدول رقم (٩) احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء عينة الدراسة على الفقرات الخاصة بدور البنك المركزي في تطبيق أدوات السياسة النقدية، وكما يلي:

جدول رقم (٩) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

للمحور الأول : دور البنك المركزي في تطبيق أدوات السياسة النقدية

الرقم	الفقرة	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	المقياس
١.	ساهمت سياسة السعر المعوم لصرف الريال في الاستقرار النقدي.	17	2.76	.970	%69.0	موافق
٢.	لا يوجد تناغم و تناسق بين السياسة النقدية و السياسة المالية.	16	2.44	.964	%61.0	موافق
٣.	لا يقوم البنك المركزي باستخدام نسبة الاحتياطي القانوني للتحكم بالمعروض النقدي بشكل فعال.	17	2.24	.562	%56.0	موافق
٤.	لا يعتبر سعر الفائدة فاعلا في أوقات الأزمات الاقتصادية.	17	2.24	.664	%56.0	موافق
٥.	يرتبط استقرار النظام النقدي بمعدل التضخم.	16	2.19	.544	%54.8	موافق
٦.	يعتبر سعر إعادة الخصم أداة غير فعالة في الحالة اليمنية كون البنوك لا تلجأ للاقتراض من البنك المركزي.	16	2.19	.655	%54.8	موافق
٧.	ارتفاع معدل الاحتياطي القانوني يؤدي إلى انخفاض النشاط الاستثماري.	17	2.18	.883	%54.5	موافق
٨.	ضعف تطبيق القوانين من أهم أسباب ضعف العملة.	17	2.18	.951	%54.5	موافق
٩.	يعتمد استقرار النظام النقدي اليمني على طلب و عرض للعملة اليمنية.	17	2.12	.485	%53.0	موافق
١٠.	عدم وجود سياسه نقديه واضحه من أهم أسباب ضعف العملة.	17	2.12	.857	%53.0	موافق
١١.	تقدر بعض البيانات أن البنوك التجارية لا تقترض أكثر من ٣٠% من حجم الأصول المملوكة لها و لديها نسبة كبيرة من الأصول المتاحة للاستثمار غير مستغلة.	17	2.12	.485	%53.0	موافق

١٢.	عدم وجود سوق للأوراق المالية (البورصة) يساهم في زيادة الطلب على شراء أذون الخزانة كمنفذ أمن للاستثمار.	17	2.06	.556	%51.5	موافق
١٣.	سعر الفائدة أهم أدوات التحكم بالعرض النقدي في السياسة النقدية.	17	2.06	.748	%51.5	موافق
١٤.	معدل التضخم في اليمن دائما اعلى من معدل التضخم في الدول الأخرى.	17	2.06	.899	%51.5	موافق
١٥.	يحافظ البنك المركزي على استقرار العملة المحلية.	17	2.06	.748	%51.5	موافق
١٦.	يتأثر سعر الصرف بمقدار العجز في ميزان المدفوعات.	17	1.94	.748	%48.5	موافق
١٧.	معظم البنوك التجارية و الإسلامية في اليمن بنوك خاصه تخضع لسياسة مالكيها ولا تساهم في القطاع الإنتاجي و الاستثمار بشكل فاعل و يتركز نشاطها في جانب التداول السلعي و الخدمي.	17	1.88	.600	%47.0	موافق
١٨.	ضعف و انعدام دور البنوك المتخصصة (الزراعي ، الإسكان ، الصناعي) يؤدي لتعطيل جزء من ثروة المجتمع.	17	1.82	.636	%45.5	موافق
١٩.	لا يقوم البنك المركزي بإلزام البنوك التجارية و الإسلامية بالاستثمار المباشر في بعض القطاعات الهامة.	17	1.82	.636	%45.5	موافق
٢٠.	يوجد قصور في توجيه الأموال لتمويل بعض القطاعات الهامة ، مثل(الزراعة ، الصناعات الصغيرة ، البنية التحتية) .	17	1.76	.562	%44.0	موافق
٢١.	يعتبر المضاربون من أهم أسباب تدهور قيمة الريال.	17	1.71	.772	%42.8	موافق
٢٢.	فقد البنك المركزي القدرة على الحفاظ على القوه الشرائية للعملة خلال السنوات الأخيرة.	17	1.59	.618	%39.8	موافق
٢٣.	الأوضاع الأمنية و الاضطرابات و عدم وجود استقرار و توافق سياسي من أكثر العوامل المحددة لتطور النشاط الاقتصادي.	17	1.29	.470	%32.3	موافق بشدة
	متوسط المحور الأول	17	2.04	.696	50.9%	**موافق**

يتضح من نتائج الجدول رقم (٩) أن استجابات أفراد الدراسة على واقع السياسة النقدية في الجهاز المصرفي اليمني هي (موافق) وبمتوسط (٢.٠٤ من ٣.٤) وهو متوسط يقع في الفئة الثانية للمقياس، أي أن هناك تقارب في استجابات أفراد الدراسة على واقع السياسة النقدية المطبقة في الجهاز المصرفي، حيث تراوحت متوسطات استجاباتهم العينة ما بين (١.٢٩ إلى ٢.٧٦) وهو متوسط يتراوح ما بين الفئة الثانية من فئات المقياس الثلاثي والتي تشير إلى (موافق).

وأن استجابات أفراد الدراسة على واقع السياسة النقدية المطبقة في الجهاز المصرفي ، هي (موافق) في جميع فقرات المحور الأول ما عدا العبارة الأخيرة جاءت بدرجة (**موافق بشدة**) وهي(**الأوضاع الأمنية و الاضطرابات و عدم وجود استقرار و توافق سياسي من أكثر العوامل المحددة لتطور النشاط الاقتصادي)** .

أما بقية الفقرات التي حصلت على (موافق) فقد تمثلت في أنه :

١- ساهمت سياسة السعر المعوم لصرف الريال في الاستقرار النقدي بمتوسط حسابي ٢.٧٦وبنسبة بلغت ٦٩.٠%

٢-لا يوجد تناغم و تناسق بين السياسة النقدية و السياسة المالية بمتوسط حسابي ٢.٤٤ وبنسبة بلغت ٦١.٠%

٣-لا يقوم البنك المركزي باستخدام نسبة الاحتياطي القانوني للتحكم بالمعروض النقدي بشكل فعال بمتوسط حسابي ٢.٢٤ وبنسبة بلغت ٥٦.٠%

٤-لا يعتبر سعر الفائدة فاعلا في أوقات الأزمات الاقتصادية بمتوسط حسابي. ٢.٢٤ وبنسبة بلغت ٥٦.٠%

٥-يرتبط استقرار النظام النقدي بمعدل التضخم بمتوسط حسابي. ٢.١٩ وبنسبة بلغت ٥٤.٨%

٦-يعتبر سعر إعادة الخصم أداة غير فعالة في الحالة اليمنية كون البنوك لا تلجأ للاقتراض من البنك المركزي بمتوسط حسابي ٢.١٩ وبنسبة بلغت ٥٤.٨%

٧-ارتفاع معدل الاحتياطي القانوني يؤدي إلى انخفاض النشاط الاستثماري بمتوسط حسابي ٢.١٨ وبنسبة بلغت ٥٤.٥%

٨-ضعف تطبيق القوانين من أهم أسباب ضعف العملة بمتوسط حسابي٢.١٨ وبنسبة بلغت٥٤.٥%

٩-يعتمد استقرار النظام النقدي اليمني على طلب و عرض للعملة اليمنية بمتوسط حسابي ٢.١٢ وبنسبة بلغت ٥٣.٠%

١٠- عدم وجود سياسه نقديه واضحه من أهم أسباب ضعف العملة بمتوسط حسابي. ٢.١٢ وبنسبة بلغت ٥٣.٠%

١١- تقدر بعض البيانات أن البنوك التجارية لا تقترض أكثر من ٣٠% من حجم الأصول المملوكة لها و لديها نسبة كبيرة من الأصول المتاحة للاستثمار غير مستغلة بمتوسط حسابي٢.١٢ وبنسبة بلغت ٥٣.٠%

١٢- عدم وجود سوق للأوراق المالية (البورصة) يساهم في زيادة الطلب على شراء أذون الخزانة كمنفذ أمن للاستثمار بمتوسط حسابي٢.٠٦ وبنسبة بلغت ٥١.٥%

١٣- سعر الفائدة أهم أدوات التحكم بالعرض النقدي في السياسة النقدية بمتوسط حسابي. ٢.٠٦ وبنسبة بلغت ٥١.٥%

١٤- معدل التضخم في اليمن دائما اعلى من معدل التضخم في الدول الأخرى بمتوسط حسابي٢.٠٦ وبنسبة بلغت ٥١.٥%

١٥- يحافظ البنك المركزي على استقرار العملة المحلية بمتوسط حسابي. ٢.٠٦ وبنسبة بلغت ٥١.٥%

١٦- يتأثر سعر الصرف بمقدار العجز في ميزان المدفوعات بمتوسط حسابي. ١.٩٤ وبنسبة بلغت ٤٨.٥%

١٧- معظم البنوك التجارية و الإسلامية في اليمن بنوك خاصه تخضع لسياسة مالكيها ولا تساهم في القطاع الإنتاجي و الاستثمار بشكل فاعل و يتركز نشاطها في جانب التداول السلعي و الخدمي بمتوسط حسابي. ١.٨٨ وبنسبة بلغت ٤٧.٠%

١٨- ضعف و انعدام دور البنوك المتخصصة (الزراعي ، الإسكان ، الصناعي) يؤدي لتعطيل جزء من ثروة المجتمع بمتوسط حسابي. ١.٨٢ وبنسبة بلغت ٤٥.٥%

١٩- لا يقوم البنك المركزي بإلزام البنوك التجارية و الإسلامية بالاستثمار المباشر في بعض القطاعات الهامة بمتوسط حسابي. ١.٨٢ وبنسبة بلغت ٤٥.٥%

٢٠- يوجد قصور في توجيه الأموال لتمويل بعض القطاعات الهامة ، مثل(الزراعة ، الصناعات الصغيرة ، البنية التحتية) بمتوسط حسابي ١.٧٦ وبنسبة بلغت ٤٤.٠%

٢١- يعتبر المضاربون من أهم أسباب تدهور قيمة الريال بمتوسط حسابي. ١.٧١ وبنسبة بلغت ٤٢.٨%

٢٢- فقد البنك المركزي القدرة على الحفاظ على القوه الشرائية للعملة خلال السنوات الأخيرة بمتوسط حسابي. ١.٥٩ وبنسبة بلغت ٣٩.٨%

وللتحقق من السؤال في المحور الأول:

(دور البنك المركزي اليمني في تطبيق أدوات السياسات النقدية في اليمن)

وللتحقق من هذه الفرضية، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء العينة وإجراء اختبار t وكما هي موضحة في جدول رقم (١٠) وعلى النحو التالي.

جدول رقم(١٠) نتائج اختبار t لاختبار الفرضية الأولى

نص الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار t	مستوى الدلالة	القرار
دور سعر الصرف في تطبيق أدوات السياسة النقدية	2.05	.407	20.771	.000	قبول الفرضية
دور سعر الفائدة في تطبيق أدوات السياسة النقدية	2.13	.413	21.321	.000	قبول الفرضية
دور معدل الاحتياطي القانوني في تطبيق أدوات السياسة النقدية	2.22	.467	19.628	.000	قبول الفرضية
دور معدل إعادة الخصم في تطبيق أدوات السياسة النقدية	1.90	.267	29.364	.000	قبول الفرضية

* ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq .05$) **المصدر**: من إعداد الباحثتين للبيانات

يتبين من الجدول السابق أن قيمة المتوسط الحسابي المحتسب للبعد الأول: دور سعر الصرف في تطبيق أدوات السياسة النقدية لهذه الفرضية بلغت (2.05) وهي قيمة قريبة من درجة القياس المعتمدة لغاية هذا البحث والبالغة (3.4) وبما أن قيمة اختبار t بلغت (20.771)، وهي قيمة موجبة وأن مستوى دلالة الاختبار من مستوى الثقة، وهذا يعني الفرق بين الوسط الحسابي المحتسب من العينة والوسط الفرضي (درجة القياس المعتمدة) كان فرق جوهريا، وبناءً على ذلك يتم قبول الفرضية: **(دور سعر الصرف في تطبيق أدوات السياسة النقدية).**

وفي البعد الثاني : دور سعر الفائدة في تطبيق أدوات السياسة النقدية تبين أن قيمة المتوسط الحسابي المحتسب من العينة لهذه الفرضية بلغت (2.13) وهي قيمة قريبة من

درجة القياس المعتمدة لغاية هذا البحث والبالغة (3.4) وبما أن قيمة اختبار t بلغت (21.321) في البعد الثاني : دور سعر الفائدة في تطبيق أدوات السياسة النقدية ، وهي قيمة موجبة وأن مستوى دلالة الاختبار من مستوى الثقة، وهذا يعني الفرق بين الوسط الحسابي المحتسب من العينة والوسط الفرضي (درجة القياس المعتمدة) كان فرق جوهريا، وبناءً على ذلك يتم قبول الفرضية: **(دور سعر الفائدة في تطبيق أدوات السياسة النقدية).**

وفي البعد الثالث : دور معدل الاحتياطي القانوني في تطبيق أدوات السياسة النقدية تبين أن قيمة المتوسط الحسابي المحتسب من العينة لهذه الفرضية بلغت (2.22) وهي قيمة قريبة من درجة القياس المعتمدة لغاية هذا البحث والبالغة (3.4) وبما أن قيمة اختبار t بلغت (19.628) في البعد الثالث : دور معدل الاحتياطي القانوني في تطبيق أدوات السياسة النقدية ، وهي قيمة موجبة وأن مستوى دلالة الاختبار من مستوى الثقة، وهذا يعني الفرق بين الوسط الحسابي المحتسب من العينة والوسط الفرضي (درجة القياس المعتمدة) كان فرق جوهريا، وبناءً على ذلك يتم قبول الفرضية: **(دور معدل الاحتياطي القانوني في تطبيق أدوات السياسة النقدية).**

وفي البعد الرابع : دور معدل إعادة الخصم في تطبيق أدوات السياسة النقدية تبين أن قيمة المتوسط الحسابي المحتسب من العينة لهذه الفرضية بلغت (1.90) وهي قيمة قريبة من درجة القياس المعتمدة لغاية هذا البحث والبالغة (3.4) وبما أن قيمة اختبار t بلغت (29.364) في البعد الرابع : دور معدل إعادة الخصم في تطبيق أدوات السياسة النقدية ، وهي قيمة موجبة وأن مستوى دلالة الاختبار من مستوى الثقة، وهذا يعني الفرق بين الوسط الحسابي المحتسب من العينة والوسط الفرضي (درجة القياس المعتمدة) كان فرق جوهريا، وبناءً على ذلك يتم قبول الفرضية: (دور معدل إعادة الخصم في تطبيق أدوات السياسة النقدية).

ومن خلال ما تم إثباته في الفرضيات السابقة، يتبين أن هناك: **(دور للبنك المركزي اليمني في تطبيق أدوات السياسات النقدية في اليمن).**

٢-المحور الثاني: مقترحات مواجهة الأزمة الاقتصادية في اليمن

وعند سؤال أفراد عينة الدراسة في المحور الثاني المتمثل في : مقترحات مواجهة الأزمة الاقتصادية في اليمن تمثلت الإجابة في الآتي:

١. نقل البنك المركزي من العاصمة خطوه لتخفيف عدم استقرار النظام النقدي ام خطوه لتصعيد عدم استقرار النظام النقدي اليمني:

- عدم وجود كادر وظيفي في عدن كمركز رئيسي .
- عدم تفعيل أذون الخزانة في عدن
- كانت خطوة متأخرة .
- استقرار النظام النقدي له عناصر غير متصلة بمكان البنك المركزي.
- تشتت العمل والكادر المصرفي هنا في صنعاء .
- توقف العمل يتوقف السوق.
- دمار الوضع في البلاد .
- من خلال رمي المسئولية وكل واحد يتكل على الآخر ويضيعوا البلاد.
- لا يمكن المرانة بين الإسلامية والتجارية كونها تمارس في مجملها النشاط التجاري وإن كانت تختلف في طريقة احتساب الفائدة ولكن تظل مشاركتها في النشاط الاقتصادي غير مؤثرة بشكل كبير.
- تحويل الصراع من سياسي إلى اقتصادي .
- عدم كفاءة وقابلية البنك في عدن للاستقرار المالي والمصرفي.
- تعتبر صنعاء المركز التجاري والرأسمالي لليمن بشكل عام .
- موقع صنعاء بين ميناء عدن والحديدة يسهل معاملات التجار في البنك المركزي بصنعاء.
- تحول الصراع السياسي إلى نقدي بنقل البنك المركزي.
- عدم وجود كوادر مؤهلة .
- عدم تفعيل أذون الخزانة في عدن.
- نقل البنك يعتبر خطوة في تصعيد عدم الاستقرار النقدي.

٢. البنوك الإسلامية أفضل من البنوك التجارية في الحفاظ على استقرار النظام النقدي اليمني، ام انها سبب من اسباب عدم استقرار النظام النقدي :

- توجيه الاستثمار في القطاعات الخدمية في الصكوك الإسلامية لتنفيذ المشاريع الحيوية والاقتصادية بينما بنوك التجارة تستثمر في أذون الخزانة.
- النظام النقدي قائم على سعي الفائدة البنكية والبنوك التجارية تعمل وفق مؤشرات النظام الحر وسعر الفائدة واستقرار النظام النقدي في ظل عدم وجود بيئة أمنة وتشريعات وقوانين منظمة .
- أنها سبب من أسباب عدم استقرار النظام النقدي.
- لا يوجد لديها توجه لاستثمارات صناعية أو زراعية تراكم السيولة لديها.
- كلها تتخذ نفس السياسة.
- تعتبر البنوك الإسلامية تجارية كونها تقوم بنفس أعمال البنوك التجارية بطريقة مبطنة.
- لا فرق بين البنوك الإسلامية والتجارية إلا في الاسم فقط.
- لعدم استثمار أموالهم في الأذون ويكنفون بالصكوك الإسلامية وهذا تفيد مشاريع استثمارية للبلد.
- حالياً لا توجد نظراً لوجود الحرب.

٣. هل هناك توجهات اخرى مستقبليه اكثر فاعليه لتحقيق الاستقرار في النظام النقدي اليمني ، وما هي هذه التوجهات :

- تفعيل صادرات النفط والغاز لتغذية الاحتياطي الأجنبي.
- تشجيع المغتربين على الحوالات بالعملية الأجنبية.
- تفعيل الريال الالكتروني للحد من المضاربة بالريال اليمني.
- استقلالية البنك .
- عودة الموارد الخارجية للنقد الأجنبي.
- الاستقرار السياسي والأمني.
- توقف الحرب.
- التوافق السياسي بين الفرقاء.

- وجود بورصة للأوراق المالية.
- إدارة حكيمة للسياسة النقدية والمالية تحت إشراف خبراء اقتصاديين.
- تفعيل دور البنك المركزي وأهدافه في الحفاظ على الاستقرار.
- استقلالية البنك وغيره من الإجراءات النقدي والمالي.
- تحييد البنك المركزي عن الصراع السياسي الحالي.
- تفعيل الريال الالكتروني وتفعيل صادرات النفط لتغطية الاحتياط في الخارج.

٤. ما هي اهم العوامل من وجهة نظرك لتحقيق الاستقرار في النظام النقدي اليمني؟

- رفع أسعار الفائدة
- الرقابة على الصرافين والزامهم بأنظمة محاسبية تربطهم بالبنك المركزي.
- استقرار سياسي وأمني .
- استئناف الصادرات .
- دعم المانحين .
- الاستقرار السياسي والأمني
- وجود احتياطي أجنبي كافي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- التنسيق ما بين السياسة النقدية والسياسة المالية.
- الحوار والوصول إلى حلول وقف الحرب.
- تفعيل أوراق السياسة النقدية للحفاظ على الاستقرار المطلوب.
- تفعيل دور البنك المركزي للحفاظ على استقرار أسعار الصرف.
- تحييد البنك المركزي عن أي صراع سياسي.
- نقل البنك المركزي كارثة اقتصادية للبلاد.
- وجود الأمانة ووجود محاكم خاصة بالمستثمرين .
- رفع أسعار الفائدة والرقابة على الصرافين.
- سياسة البنك المركزي.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج :

- **النتائج المتعلقة بوصف أفراد الدراسة:**

دور البنك المركزي في تطبيق أدوات السياسة النقدية في الجمهورية اليمنية:

- أن واقع السياسة النقدية المطبقة في الجهاز المصرفي جاءت بتقدير لفظي (موافق) في جميع فقرات المحور الأول ، ما عدا العبارة الأخيرة ، حيث تراوحت متوسطات استجابات العينة ما بين (١.٢٩ إلى ٢.٧٦).
- ساهمت سياسة السعر المعوم لصرف الريال في الاستقرار النقدي بمتوسط حسابي ٢.٧٦وبنسبة بلغت ٦٩.٠%
- لا يوجد تناغم و تناسق بين السياسة النقدية و السياسة المالية بمتوسط حسابي ٢.٤٤ وبنسبة بلغت ٦١.٠%
- لا يقوم البنك المركزي باستخدام نسبة الاحتياطي القانوني للتحكم بالمعروض النقدي بشكل فعال بمتوسط حسابي ٢.٢٤ وبنسبة بلغت ٥٦.٠%
- لا يعتبر سعر الفائدة فاعلا في أوقات الأزمات الاقتصادية بمتوسط حسابي ٢.٢٤ وبنسبة بلغت ٥٦.٠%.
- يرتبط استقرار النظام النقدي بمعدل التضخم بمتوسط حسابي ٢.١٩وبنسبة بلغت ٥٤.٨% .
- يعتمد استقرار النظام النقدي اليمني على طلب و عرض للعملة اليمنية بمتوسط حسابي ٢.١٢ وبنسبة بلغت ٥٣.٠%
- عدم وجود سياسه نقديه واضحه من أهم أسباب ضعف العملة بمتوسط حسابي ٢.١٢وبنسبة بلغت ٥٣.٠%

ثانياً: التوصيات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة ، خرجت الباحثتان ببعض التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تسهم في معرفة أثر السياسة النقدية في استقرار النظام النقدي في الجمهورية اليمنية، ومن تلك التوصيات:

- ✓ إن الحفاظ على استقرار سعر الصرف، ودعم قيمة العملة الوطنية، ورفع فاعلية سياسة التعويم كأداة لتحقيق التوازن الخارجي للاقتصاد اليمني، تتأتى عن طريق: تطبيق سياسات وبرامج هيكلية تؤدي إلى تحسين قدراته الإنتاجية، وتوفير مناخ استثماري آمن.
- ✓ ينبغي على البنك المركزي وضع خطط وآليات للتقييم الدوري لسياسة سعر الصرف المتبعة حالياً، وخاصة لكفاءة الاحتياطيات من العملات الأجنبية، والتنبؤ باستمرار بمستقبل سعر صرف الريال، لمواجهة أية صدمات قد يتعرض لها، تخل باستقرار الاقتصاد اليمني.
- ✓ ينبغي على البنك المركزي سرعة إلزام البنوك التجارية، و شركات الصرافة، بالتحول لاستخدام نظام المدفوعات الإلكتروني لجملة من الاعتبارات أهمها:

- أصبح نظام المدفوعات الإلكتروني آلية تتمتع بفاعلية عالية في تقليص حجم مخالفات البنوك وشركات الصرافة القانونية ، أو تجاوزاتها لمعايير البنك المركزي، خاصة وأنه سيحسن مستوى كفاءة، ودقة رقابة البنك عليها. هذا بالإضافة إلى أنه سيحسن، ليس فقط كفاءة سوق الائتمان المحلية، بل و سوق الصرف المحلية من خلال سرعة ودقة تداول المعلومات، وتحديد الأسعار فيهما، الأمر الذي يسهم بشكل فاعل في تصويب مهام السياسة النقدية ورفع كفاءتها عموماً، وسياسة سعر الصرف خصوصاً.
- كما أن البنك المركزي وبما يمتلك من صلاحيات تؤهله لإدارة السياسة النقدية يجب أن يعمل على تحقيق الرقابة الفاعلة على سوق الصرف وميزان المدفوعات والعمل جنبا إلى جنب مع السياسات والسلطات الأخرى لتحقيق نمو أفضل والتخفيف من التضخم وارتفاع الأسعار.

قائمة المراجع

المراجع

أولا : الكتب

١. نشأت الوكيل ، التوازن النقدي ومعدل الصرف : دراسة تحليلية مقارنة لسوق النقود وسعر الصرف، شركة ناس للطباعة ، القاهرة ، ٢٠٠٦م.

٢. محمد كمال الحمزاوي ، سوق الصرف الأجنبي ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ٢٠٠٤ م .

٣. محمد أحمد الأفندي ، النقود والبنوك والاقتصاد النقدي ، الطبعة الثالثة ، الأمين للنشر والتوزيع ، جامعة صنعاء ، ٢٠٠٩ م .

٤. مصطفى حسين المتوكل ، محمد أحمد الحاوري ، اقتصاديات المالية العامة : دراسة في اتجاهات المالية العامة في الدول النامية مع التطبيق على الجمهورية اليمنية ، الأمين للنشر والتوزيع ، صنعاء ، ٢٠٠٩م .

٥. حازم الببلاوي ، نظرية التجارة الدولية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٦٨م

٦. هيفاء غدير غدير ، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري ، الهيئة السورية للكتاب ، دمشق ، ٢٠١٠م .

٧. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٠م .

٨. أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي و المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، مصر، ٢٠٠٠ م.

٩. سامي خليل ، النظريات والسياسات النقدية والمالية ، شركة كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، الكويت، ١٩٨٢م .

١٠. محمد أحمد علي الحاوري ، عجز الموازنة والإصلاح والاقتصادي في اليمن ، مركز عبادي للدراسات والنشر ، صنعاء ،١٩٩٩م .

ثانيا : المجلات والدوريات

١. بلقاسم العباس ، سياسات سعر الصرف ، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط ، العدد الثالث والعشرون ،الكويت ، نوفمبر ٢٠٠٣م .

٢. فارس هباش ، دراسة تحليلية للعلاقة والأثر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف دراسة حالة الجزائر للفترتين(١٩٩٢ – ٢٠٠١)و(٢٠٠٢– ٢٠١١) ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، العدد ١٤، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف ، الجزائر ، ٢٠١٤ م.
٣. حسن ثابت فرحان ، أذون الخزانة – البداية والنهاية ، مجلة دراسات اقتصادية ، مجلة فصلية تصدر عن المؤتمر الشعبي العام ، العدد العاشر ، صنعاء ، ربيع ٢٠٠٤ م .
٤. محمد أحمد الأفندي ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتعويم العملة اليمنية ، الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية في الجمهورية اليمنية ، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الثاني ، تحرير : أحمد علي البشاري ، مجلة الثوابت ، الكتاب الرابع عشر ، صنعاء ، يناير ١٩٩٩ م .
٥. سيف العسلي ، مدى تناسق السياسات الكلية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي وأثرها على النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية ، مجلة كلية التجارة والاقتصاد ، العدد ١١ ، كلية التجارة والاقتصاد ، جامعة صنعاء ، صنعاء ، مارس ٢٠٠٢م.
٦. لبنى حسين المسيبلي ، دراسة تطبيقية لفرضية العجز التوأم في الاقتصاد اليمني للفترة (١٩٩٠ – ٢٠١٢ م) ، مجلة كلية التجارة والاقتصاد ، العدد ٤٢ ،كلية التجارة والاقتصاد ، جامعة صنعاء ، صنعاء ، سبتمبر ٢٠١٤ م.
٧. مصطفى حسين المتوكل ، تحليل اتجاهات الموازنة العامة في الجمهورية اليمنية خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٠٠ م) ، مجلة كلية التجارة والاقتصاد ، العدد ٢٤ ، كلية التجارة والاقتصاد ،جامعة صنعاء ، صنعاء ، سبتمبر ٢٠٠٥- مارس ٢٠٠٦ م .
٨. أحمد عبد الرحمن السماوي ، أذون الخزانة أداة نقدية ومالية ضرورية ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد العاشر ، صنعاء ، يناير – مارس ٢٠٠٤ م .
٩. محمد أحمد الأفندي ، أولويات السياسة النقدية والمالية في الجمهورية اليمنية ، مجلة كلية التجارة والاقتصاد ، كلية التجارة والاقتصاد ، العدد ٢٨ ، سبتمبر ٢٠٠٧ م .

ثالثا : الرسائل العلمية

١. علي يحيى علي العلكي ، أثر السياسات المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد اليمني للمدة (١٩٨٦ – ١٩٩٥ م) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية والإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، بغداد ، أغسطس ١٩٩٧ م.

٢. علي مصلح مرشد راجح ،العرض النقدي وآثاره الاقتصادية مع دراسة تطبيقية على الجمهورية اليمنية ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ،جامعة أم القرى ، الرياض ، ١٤٢٧ ه .

٣. حلمي إبراهيم منشد ، تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس والمغرب للمدة (١٩٧٥ – ٢٠٠٠ م) ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) ،كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، البصرة ، ديسمبر ٢٠٠٤ م .

٤. محمد عبدالله حسين العراسي ، أذون الخزانة وآثارها الاقتصادية الكلية في الجمهورية اليمنية خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠٠٧ م) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التجارة والاقتصاد ، جامعة صنعاء ، صنعاء ، يناير ٢٠١٠ م .

٥. غالب صالح سعيد علي مطر ، دراسة تحليلية لأداء السياسة النقدية وأثرها على ميزان المدفوعات في اليمن خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠٠٦ م) ، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التجارة والاقتصاد ، جامعة صنعاء ، صنعاء ، ٢٠٠٩ م .

رابعا : التقارير والإحصاءات

١. البنك المركزي اليمني ، التقرير السنوي للأعوام ١٩٩٥م – ٢٠١٣م.

الملاحـــــــق

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية
جامعة المستقبل
كلية العلوم المالية والمصرفية

استمارة استبيان

الأخ / المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... وبعد :

الاستمارة التي بين يديك تتعلق بدراسة موضوع: (**دور البنك المركزي في تطبيق أدوات السياسة النقدية في الجمهورية اليمنية) دراسة تطبيقية على البنك المركزي اليمني- صنعاء** ؛ ونظراً لأهمية الموضوع نرجو منكم التكرم بالإجابة على جميع الأسئلة؛ علماً بأن المعلومات لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي، والباحثات مستعدات للإجابة على أي استفسار يرد منكم.

وتفضلوا بقبول خالص تحياتنا وشكرنا،،،

الباحثتان/
جيهان عبدالملك العرافي
رقية عبدالوهاب حميد الدين

ثانيا: محاور الاستبيان

اولا : دور البنك المركزي اليمني في تطبيق السياسة النقدية في الجمهورية اليمنية

السؤال	موافق بشده	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
يحافظ البنك المركزي على استقرار العملة المحلية					
فقد البنك المركزي القدرة على الحفاظ على القوه الشرائية للعملة خلال السنوات الأخيرة					
ساهمت سياسة السعر المعوم لصرف الريال في الاستقرار النقدي					
يعتبر المضاربون من أهم أسباب تدهور قيمة الريال					
ضعف تطبيق القوانين من أهم أسباب ضعف العملة					
عدم وجود سياسه نقديه واضحه من أهم أسباب ضعف العملة					
يتأثر سعر الصرف بمقدار العجز في ميزان المدفوعات					
ارتفاع معدل الاحتياطي القانوني يؤدي إلى انخفاض النشاط الاستثماري.					
يعتمد استقرار النظام النقدي اليمني على طلب و عرض للعملة اليمنية					
يرتبط استقرار النظام النقدي بمعدل التضخم					
معدل التضخم في اليمن دائما اعلى من معدل التضخم في الدول الأخرى					
سعر الفائدة أهم أدوات التحكم بالعرض النقدي في السياسة النقدية					
لا يعتبر سعر الفائدة فاعلا في أوقات الأزمات الاقتصادية					
لا يوجد تناغم و تناسق بين السياسة النقدية و السياسة المالية					
يوجد قصور في توجيه الأموال لتمويل بعض القطاعات الهامة ، مثل(الزراعة ، الصناعات الصغيرة ، البنية التحتية).					
لا يقوم البنك المركزي بإلزام البنوك التجارية و الإسلامية بالاستثمار المباشر في بعض القطاعات الهامة					
ضعف و انعدام دور البنوك المتخصصة (الزراعي ، الإسكان ، الصناعي) يؤدي لتعطيل جزء من ثروة المجتمع					
لا يقوم البنك المركزي باستخدام نسبة الاحتياطي القانوني للتحكم بالمعروض النقدي بشكل فعال					
يعتبر سعر إعادة الخصم أداة غير فعالة في الحالة اليمنية كون البنوك لا تلجأ للاقتراض من البنك المركزي					
معظم البنوك التجارية و الإسلامية في اليمن بنوك خاصه تخضع لسياسة					

السؤال	موافق بشده	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
مالكيها ولا تساهم في القطاع الإنتاجي و الاستثمار بشكل فاعل و يتركز نشاطها في جانب التداول السلعي و الخدمي					
عدم وجود سوق للأوراق المالية (البورصة) يساهم في زيادة الطلب على شراء أذون الخزانة كمنفذ أمن للاستثمار					
تقدر بعض البيانات أن البنوك التجارية لا تقترض أكثر من ٣٠% من حجم الأصول المملوكة لها و لديها نسبة كبيرة من الأصول المتاحة للاستثمار غير مستغلة					
الأوضاع الأمنية و الاضطرابات و عدم وجود استقرار و توافق سياسي من أكثر العوامل المحددة لتطور النشاط الاقتصادي					

	ساهمت سياسة السعر المعوم لصرف الريال في الاستقرار النقدي.				
	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	Total
ذكر	1	8	2	1	12
	8.3%	66.7%	16.7%	8.3%	100.0%
انثى	2	2	0	0	4
	50.0%	50.0%	0.0%	0.0%	100.0%

	ضعف تطبيق القوانين من أهم أسباب ضعف العملة.			
	موافق بشدة	موافق	محايد	Total
ذكر	5	6	1	12
	41.7%	50.0%	8.3%	100.0%
انثى	3	1	0	4
	75.0%	25.0%	0.0%	100.0%

	يعتمد استقرار النظام النقدي اليمني على طلب و عرض للعملة اليمنية.				
	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	Total
ذكر	1	3	4	4	12
	8.3%	25.0%	33.3%	33.3%	100.0%
انثى	0	4	0	0	4
	0.0%	100.0%	0.0%	0.0%	100.0%

	عدم وجود سياسه نقديه واضحه من أهم أسباب ضعف العملة.			
	موافق بشدة	موافق	غير موافق	Total
ذكر	4	7	1	12
	33.3%	58.3%	8.3%	100.0%
انثى	2	2	0	4
	50.0%	50.0%	0.0%	100.0%

	يحافظ البنك المركزي على استقرار العملة المحلية.				
	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	Total
ذكر	2	6	2	2	12
	16.7%	50.0%	16.7%	16.7%	100.0%
انثى	1	2	1	0	4
	25.0%	50.0%	25.0%	0.0%	100.0%

	يتأثر سعر الصرف بمقدار العجز في ميزان المدفوعات.				
	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	Total
ذكر	3	5	3	1	12
	25.0%	41.7%	25.0%	8.3%	100.0%
انثى	1	2	1	0	4
	25.0%	50.0%	25.0%	0.0%	100.0%

	يعتبر المضاربون من أهم أسباب تدهور قيمة الريال.				
	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	Total
ذكر	2	8	1	1	12
	16.7%	66.7%	8.3%	8.3%	100.0%
انثى	2	2	0	0	4
	50.0%	50.0%	0.0%	0.0%	100.0%

	فقد البنك المركزي القدرة على الحفاظ على القوه الشرائية للعملة خلال السنوات الأخيرة.				
	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	Total
ذكر	2	9	1	0	12
	16.7%	75.0%	8.3%	0.0%	100.0%
انثى	1	0	1	2	4
	25.0%	0.0%	25.0%	50.0%	100.0%

	لا يعتبر سعر الفائدة فاعلا في أوقات الأزمات الاقتصادية.			
	موافق بشدة	موافق	محايد	Total
ذكر	0	10	2	12
	0.0%	83.3%	16.7%	100.0%
انثى	1	3	0	4
	25.0%	75.0%	0.0%	100.0%

	زيادة أسعار الفائدة مؤشر لعدم استقرار العملة.			
	موافق بشدة	موافق	محايد	Total
ذكر	0	7	4	11
	0.0%	63.6%	36.4%	100.0%
انثى	1	3	0	4
	25.0%	75.0%	0.0%	100.0%

	سعر الفائدة أهم أدوات التحكم بالعرض النقدي في السياسة النقدية.				
	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	Total
ذكر	3	6	3	0	12
	25.0%	50.0%	25.0%	0.0%	100.0%
انثى	1	1	1	1	4
	25.0%	25.0%	25.0%	25.0%	100.0%

	ضعف و انعدام دور البنوك المتخصصة (الزراعي ، الإسكان ، الصناعي) يؤدي لتعطيل جزء من ثروة المجتمع.				
	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	Total
ذكر	2	8	2	0	12
	16.7%	66.7%	16.7%	0.0%	100.0%
انثى	1	2	0	1	4
	25.0%	50.0%	0.0%	25.0%	100.0%

	لا يقوم البنك المركزي بإلزام البنوك التجارية و الإسلامية بالاستثمار المباشر في بعض القطاعات الهامة.				
	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	Total
ذكر	1	8	2	1	12
	8.3%	66.7%	16.7%	8.3%	100.0%
انثى	0	3	1	0	4
	0.0%	75.0%	25.0%	0.0%	100.0%

	لا يوجد تناغم و تناسق بين السياسة النقدية و السياسة المالية.				
	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	Total
ذكر	2	6	2	2	12
	16.7%	50.0%	16.7%	16.7%	100.0%

انثى	0	2	1	0	3
	0.0%	66.7%	33.3%	0.0%	100.0%

	لا يقوم البنك المركزي باستخدام نسبة الاحتياطي القانوني للتحكم بالمعروض النقدي بشكل فعال.			
	موافق بشدة	موافق	محايد	Total
ذكر	3	8	1	12
	25.0%	66.7%	8.3%	100.0%
انثى	2	2	0	4
	50.0%	50.0%	0.0%	100.0%

	يرتبط استقرار النظام النقدي بمعدل التضخم.			
	موافق بشدة	موافق	محايد	Total
ذكر	3	7	2	12
	25.0%	58.3%	16.7%	100.0%
انثى	2	2	0	4
	50.0%	50.0%	0.0%	100.0%

	ارتفاع معدل الاحتياطي القانوني يؤدي إلى انخفاض النشاط الاستثماري.			
	موافق	محايد	غير موافق	Total
ذكر	4	1	7	12
	33.3%	8.3%	58.3%	100.0%
انثى	1	1	2	4
	25.0%	25.0%	50.0%	100.0%

	معدل التضخم في اليمن دائما اعلى من معدل التضخم في الدول الأخرى.			
	موافق بشدة	موافق	محايد	Total
ذكر	4	7	1	12
	33.3%	58.3%	8.3%	100.0%
انثى	1	3	0	4
	25.0%	75.0%	0.0%	100.0%

	يوجد قصور في توجيه الأموال لتمويل بعض القطاعات الهامة ، مثل(الزراعة ، الصناعات الصغيرة ، البنية التحتية) .			
	موافق بشدة	موافق	محايد	Total
ذكر	1	6	5	12
	8.3%	50.0%	41.7%	100.0%
انثى	0	4	0	4
	0.0%	100.0%	0.0%	100.0%

	يعتبر سعر إعادة الخصم أداة غير فعالة في الحالة اليمنية كون البنوك لا تلجأ للاقتراض من البنك المركزي.			
	موافق بشدة	موافق	محايد	Total
ذكر	1	7	3	11
	9.1%	63.6%	27.3%	100.0%
انثى	1	1	2	4
	25.0%	25.0%	50.0%	100.0%

	تقدر بعض البيانات أن البنوك التجارية لا تقترض أكثر من ٣٠% من حجم الأصول المملوكة لها			
	موافق بشدة	موافق	محايد	Total
ذكر	3	7	2	12
	25.0%	58.3%	16.7%	100.0%
انثى	1	3	0	4
	25.0%	75.0%	0.0%	100.0%

	عدم وجود سوق للأوراق المالية (البورصة) يساهم في زيادة الطلب على شراء أذون الخزانة كمنفذ أمن للاستثمار.			
	موافق بشدة	موافق	محايد	Total
ذكر	1	8	3	12
	8.3%	66.7%	25.0%	100.0%
انثى	1	3	0	4
	25.0%	75.0%	0.0%	100.0%

	معظم البنوك التجارية و الإسلامية في اليمن بنوك خاصه تخضع لسياسة مالكيها ولا تساهم في القطاع الإنتاجي و الاستثماري			
	موافق بشدة	موافق	محايد	Total
ذكر	1	8	3	12
	8.3%	66.7%	25.0%	100.0%
انثى	0	4	0	4
	0.0%	100.0%	0.0%	100.0%

	الأوضاع الأمنية و الاضطرابات و عدم وجود استقرار و توافق سياسي من أكثر العوامل المحددة لتطور النشاط الاقتصادي.		
	موافق بشدة	موافق	Total
ذكر	8	4	12
	66.7%	33.3%	100.0%
انثى	3	1	4
	75.0%	25.0%	100.0%